إستراتيجية التنويع الاقتصادي ودورها في تحقيق التنمية المستدامة: حالة الاقتصادات العربية النفطية

موسى باهي [1] أ.د كمال روابنية [2]

1- كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار–عنابة، bahi.moussa23@yahoo.fr

2- كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار–عنابة

تاريخ الإيداع: 2016/10/11 **تاريخ المراجعة:** 2017/11/22 **تاريخ القبول:** 2018/02/25

ملخص

يُعد التنويع الاقتصادي خياراً استراتيجياً لإيجاد نمو اقتصادي مستدام في الاقتصادات العربية النفطية التي تواجه معضلة " لعنة النفط" أو " المرض الهولندي"، إضافة إلى خطر عدم الاستقرار بالنظر إلى أنّ أسعار النفط تشهد تقلبات حادّة ودورية في الأسواق العالمية. تسعى هذه الدراسة لتقييم الجهود الرامية للتنويع في البلدان العربية النفطية، من خلال عرض شامل لواقع وتحديات التنويع في هذه البلدان وتسليط الضوء على أبرز المقومات الرئيسية للنجاح فيه مستقبلاً. ولقد توصلت الدراسة إلى أنه بالرغم من الجهود المبذولة لتنويع الاقتصاد فإن الثروة النفطية لاتزال المحرك الرئيسي الذي يدفع عجلة الاقتصاد. وتقترح الدراسة ضرورة تبني البلدان العربية النفطية نمطا خاصا لتعزيز تنويع اقتصادي مخطط، منظم وقائم على القطاعات غير النفطية.

الكلمات المفاتيح: تنويع اقتصادي، إيرادات نفطية، تنمية مستدامة، مرض هولندي، أسعار النفط.

Economic Diversification Strategy and its Role in Achieving Sustainable Development: The Case of Oil Arab Economies

Abstract

Economic diversification is considered as a strategic option to achieve sustainable economic growth in Arab oil dependent economies facing the "oil curse" or the "Dutch disease", as well as the risk of instability resulting from the cyclic fluctuation of oil price in world markets. This study seeks to assess the efforts to diversify in the Arab oil dependent countries, through a comprehensive presentation of the realities and challenges of diversification in these countries and highlighting the main elements of its future success. The study found that despite efforts to diversify the economy, oil wealth remains the main driver gearing the economy. The study suggests that Arab oil countries should adopt a special pattern to promote planned and organized economic diversification based on non-oil sectors.

Key words: Economic diversification, oil revenues, sustainable development, Dutch disease, price of oil.

La stratégie de la diversification économique et son rôle dans la réalisation du développement durable: Le cas des économies pétrolières arabes

Résumé

La diversification économique est un choix stratégique pour créer une croissance économique durable dans les économies pétrolières arabes face au dilemme de "la malédiction du pétrole "ou plutôt "la maladie hollandaise", en plus du risque d'instabilité étant donné que les prix du pétrole subissent des fluctuations fortes et périodiques sur les marchés mondiaux. Cette étude vise à évaluer les efforts visant à diversifier les pays arabes producteurs de pétrole grâce à une présentation complète de la réalité et des défis de la diversification dans ces pays, et à mettre en évidence l'ingrédient clé le plus important pour la réussite future. L'étude a révélé que malgré les efforts de diversification de l'économie, la richesse pétrolière reste le principal moteur de l'économie. L'étude suggère que les pays pétroliers arabes devraient adopter un modèle spécial pour promouvoir une diversification économique planifiée et réglementée basée sur des secteurs non pétroliers.

Mots-clés: ***Diversification économique, recettes pétrolières, développement durable, maladie hollandaise, prix du pétrole.***

المؤلف المرسل: موسى باهي، bahi.moussa23@yahoo.fr

مقدمـــة

يشكل التنويع الاقتصادي إحدى أهم القضايا المصيرية، لاسيما في البلدان النامية وخاصة الريعية منها، التي تعاني من اختلالات وتشوهات كبيرة في هياكلها، والناجمة عن اعتمادها على مورد وحيد للدخل المتأتي من امتلاكها لموارد طبيعية كبيرة يقع في مقدمتها النفط، مما جعلها توصف بأحادية الاقتصاد أو الاقتصادات ذات المحصول الواحد (One Cropped Economies). وإذ تتجلى خطورة الاعتماد على هذا المورد في ارتباط أسعاره بالأسواق العالمية وما يحدث فيها من تقلبات متكررة، وأثر ذلك على النمو والاستقرار في البلدان النفطية، مما دفع بالعديد من المهتمين إلى توجيه تحذيرات بضرورة التوجه نحو التنويع الاقتصادي، غير أن ذلك يصطدم بالعديد من التحديات الداخلية والخارجة التي تَحُول دون نجاحه.

ولقد خصص الأدب الاقتصادي حيزاً واسعاً لمسألتي النمو والتنويع الاقتصادي، حيث عَكِفت الأعمال الأولى للرواد الكلاسيك على تقديم العديد من التفسيرات النظرية المختلفة حول أهمية سعي البلدان نحو النمو وتنويع أنشطتها الاقتصادية، كما وضعت الدراسات الحديثة نماذج قياسية لإبراز دور التنويع في النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة لاسيما في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية والنفطية منها خاصة وذلك لعاملين رئيسيين؛ الأول يتعلق بمستوى التركيز العالي للصادرات ما يجعل تلك الاقتصادات عرضة لتقلبات أسعار السلع الأساسية ومن ذلك النفط والذي يمكن أن يؤدي إلى تراجع حاد ومفاجئ في الموارد المالية العامة و/أو خلق تأثير سلبي مضاعف على بقية مؤشرات الاقتصاد الكلي؛ والثاني يعود إلى أن القطاع النفطي ذو كثافة رأسمالية لا يوفر إلا فرص عمل ضئيلة، كما أن له روابط ضعيفة مع بقية قطاعات الاقتصاد، وكل ذلك يُحدث آثاراً سلبية عميقة على هيكل الاقتصاد المحلي.

الإشكالية: لقد ساهم وجود النفط منذ منتصف القرن الماضي في خلق ثورة هائلة في البلدان النفطية، لكن الثراء الذي نتج عن ذلك قلّل من أهمية التنويع الاقتصادي في نظر تلك البلدان، ما حذا بصندوق النقد الدولي لإطلاق صفة " موارد النقمة" على معضلة الوفرة، وهذا باعتراف حكومات تلك البلدان، ورغم اعترافها بخطورة هذه المشكلة إلا أنها مازالت تعتمد بشكل مفرط على إيرادات تجارة النفط. وقد نتج عن محاولات البعض منها تنويع اقتصاداتها نتائج متباينة ومتواضعة في نفس الوقت. وتعتبر حالة البلدان العربية المنتجة والمصدرة للنفط مثالاً واضحاً لهذه المعضلة ذلك أن هذه البلدان قد أهملت النظر إلى أي مدى تكمن أهمية وجود هيكل إنتاجي متنوع وطاقة ذاتية حقيقية ذات مستوى من القدرات التكنولوجية العالية، ومن تم أصبحت مشكلة التنمية فيها أكثر تعقيدا، سواء في حال الطفرات أين تتزايد عائدات النفط، حيث تصبح الحكومات تهتم بعملية التوزيع – وليس بعملية الإنتاج – لهذه العائدات بين أفراد الجيل الحالي، مما يؤدى إلى تفاقم التحديات الاقتصادية الناجمة عن سوء استخدام الإيرادات النفطية استخداماً مثلاً، أو في حالة النكسات أين تشهد أسعار النفط انهياراً حاداً، إذ تواجه حكوماتها الصعوبات والعجز المالي بحلول ظرفية لا دائمة، مما يترتب عنها آثار وخيمة على كافة الأصعدة الاقتصادية، الاجتماعية وحتى السياسية. وبالرغم من تجدد النقاش حول أدبيات التنويع الاقتصادي وتوفير الحجج الكافية التي تبرز دوره في التنمية الاقتصادية المستدامة، غير أن الواقع يُبين أن التوجه نحو تنويع الاقتصاد في البلدان الوفيرة بالموارد الطبيعية؛ لاسيما النفطية عامة والعربية خاصة، لايزال يُثير الكثير من الجدل ويطرح العديد من الإشكاليات، لعل أهمها:

- **ماهي إمكانات نجاح التنويع الاقتصادي في البلدان العربية النفطية وما دوره في تحقيق التنمية المستدامة؟**

وتنبثق عن هذه الإشكالية العديد من التساؤلات الفرعية الهامة التي تتمحور حول: هل التنويع الاقتصادي مرغوب فيه في البلدان الغنية بالموارد النفطية؟ وما هي مبررات الأخذ به في برامج التنمية الوطنية؟ وهل وجود النفط يحُول دون تجسيد التنويع في الاقتصادات العربية؟ وما هي آفاق استراتيجية تنويع الاقتصادات العربية النفطية؟ ماهي متطلبات نجاح هذه الاستراتيجية؟

الفرضيات: بناءً على كل هذه التساؤلات، تمت صياغة الفرضيات الآتية:

- يعد التنويع الاقتصادي إحدى السبل لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان الغنية بالموارد النفطية؛
- أدى ارتباط الاقتصادات العربية النفطية بالنفط إلى ضعف مساهمة القطاعات الأخرى في النشاط الاقتصادي؛
- تجسيد استراتيجية التنويع الاقتصادي غير مرتبط بوفرة أو شح الموارد الطبيعية كالنفط.

أهداف البحث: تهدف هذه الدراسة إلى إبراز التنويع الاقتصادي كنهج بديل للخروج من معضلة الثروة النفطية، هذه الأخيرة تُعد من بين الموارد الطبيعية الأكثر والأعلى تقلباً سواء من حيث الإيرادات والمداخيل بالنظر لعديد العوامل الداخلية والخارجية. بالإضافة إلى تسليط الضوء على متطلبات نجاح التنويع الاقتصادي كإستراتيجية تنموية ينبغي أن تنتهجها البلدان العربية المنتجة والمصدرة للنفط سعيا لخلق نمو اقتصادي مستدام يرتكز على قاعدة إنتاجية عريضة ومتنوعة، وذات درجة عالية من التكامل القطاعي تضمن استمرارية عملية التنمية.

أهمية البحث: تنبع أهمية البحث في مسألة التنويع الاقتصادي ودوره في التنمية المستدامة في ظل ما يشهده الاقتصاد العالمي من تطورات لاسيما في أسواق النفط وتداعيات إنهيار أسعاره على الاقتصادات النفطية عامة والعربية خاصة، وحتمية تنويع القاعدية الاقتصادية للبلدان النفطية التي يتصف هيكلها الاقتصادي بالتركّز المفرط ما يجعلها عرضة للمخاطر المحتملة.

منهج البحث: للإجابة على إشكالية الدراسة سيتم اتباع المنهج الوصفي التحليلي، وذلك بالاعتماد على الدراسات والأبحاث العلمية بهدف التأصيل النظري، كما سيتم الاستعانة بالمنهج التاريخي من خلال رصد تطور المؤشرات الكلية للاقتصادات العربية النفطية، بالإضافة إلى تتبع منهج دراسة الحالة بغرض عرض حالة البلدان العربية المصدرة للنفط عبر مراحل تطورها، وتقييم التقدم المحرز بناءً على نتائج الدراسات المتاحة، والتي تغطي الفترة (2014/2010) واستشراف الآفاق المستقبلية للاقتصادات النفطية العربية.

الدراسات السابقة: توجد العديد من الدراسات التي تطرقت لموضوع التنويع الاقتصادي ودوره في النمو والاستقرار في البلدان ذات الوفرة في الموارد الطبيعية بصفة عامة والنفطية منها بصفة خاصة، والتي قدمت كماً هائلاً من الاقتراحات والنماذج لمعالجة مشاكل وعواقب الاعتماد المفرط على الموارد الطبيعية وآثارها على النمو في المدى الطويل، ومن أبرز تلك الدارسات:

1- دراسة تيري كارل (Terry Karl, 1997) في كتابه بعنوان: **"The Paradox of Plenty: Oil Booms and Petro-States"**، الصادر عام 1997، جامعة كاليفورنيا، والتي بحث فيها مسألة مفارقة الوفرة في سياق الطفرتين الأولى والثانية خلال سبعينيات القرن الماضي، حيث سلكت حكومات كل من فنزويلا، وإيران، والجزائر وإندونيسيا مسارات تنمية متشابهة ولاحقاً عانت من نتائجها السلبية. كما أبرز في دراسته العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المتعددة التي تحدد طبيعة الدولة النفطية الريعية. وأكد أن الدول النفطية رغم أنها متباينة السمات، إلا أنها تتصف بتماثل الطبقات الاجتماعية وأنماط العمل الجماعي، حيث ساهم الاعتماد المفرط في تهميش دور النظم الضريبية ومؤسسات الدولة حسبه. كما أن الطفرات النفطية التي حدثت وسوف تتكرر حسبه

تخلق ظاهرياً وَهْم الازدهار والتنمية، أما واقعياً فهي تعمل على زعزعة استقرار الأنظمة بتعزيز المصالح التي تعتمد على النفط وإضعاف سلطة الدولة[1].

2- دراسة لـ: ثورفالدور جيلفاسون (T.Gylfason, 2004): والتي تحمل عنوان:" الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي: من التبعية إلى التنويع" الصادرة عن "مركز أبحاث السياسات الاقتصادية" (CEPR) في لندن، والذي قام بمعالجة مسألة التنويع الاقتصادي في البلدان التي تعتمد على الموارد الطبيعية معتمدا على عينة من 85 بلداً خلال الفترة (1985–1998)، باستخدام منهج تحليلي مقارن، وحاول التركيز على جانبين، الأول؛ التنويع من خلال التحّول من النشاطات التي تعتمد على الموارد الطبيعية إلى الصناعات التحويلية، والتجارة والخدمات والثاني؛ التنويع السياسي بتحليله لمعضلة تَرَكُّز السلطة في أيدي نخب ديكتاتورية. وتوصل إلى أن المؤسسات الجيّدة والبنية التحتية تشجع وتعزز تنويع الاقتصاد فضلا عن التنويع السياسي (الديمقراطية والشفافية والمساءلة)[2].

3- دراسة أحمد الكواز (A.Elkaz,2008): بعنوان " التنويع الاقتصادي: حالة الكويت مع الإشارة إلى الدول المنتجة للنفط" (في):" مجلة التعاون الاقتصادي والتنمية"، مركز أنقرة (SESRIC)، من خلال بناء نموذج قياسي لأهم محددات التنويع الاقتصادي لعينة من خمسة اقتصادات نفطية خلال الفترة (2001–1999) بإستخدام جدول المدخلات والمخرجات (Input-Output)، وتوصل إلى أن الإطار المؤسساتي المناسب ودور الدولة والنوعية الجيدة لرأس المال البشري كلها ضرورية لتعزيز التنويع الاقتصادي[3].

4- دراسة "إبراهيم البدوي وآلان جِلْب" (Ibrahim.A Elbadawi & Alan H. Gelb, 2010): بعنوان: "النفط، التنويع الاقتصادي والتنمية في العالم العربي"، الصادرة عن "منتدى البحوث الاقتصادية" (ERF) بالقاهرة، والذي تناول فيها استعراضا لأدب لعنة النفط والتنويع الاقتصادي باعتبارهما من القضايا الهامة والحيوية في تنمية العالم العربي، حيث اتفق الباحثان فيها مع وجهة النظر التي تعتبر أن لعنة النفط حقيقية قائمة ولكن ليست قدرا محتوماً، واقترحت الدراسة مجموعة حلول في إطار خطة عمل مستقبلية مبنية على معالجة المسائل المؤسسية الكلية للهروب من لعنة النفط، وضرورة وضع استراتيجيات توجيه الموارد النفطية نحو التنمية على المدى الطويل في العالم العربي، والاهتمام بالقضايا المؤسسية الجزئية للتنويع الاقتصادي، حيث تناولت الدراسة بعض الأسئلة المحورية، منها على سبيل الذكر؛ لماذا يتم التنويع وكيف يتم ؟ ولماذا يُعدُّ في صميم أهداف التنمية؟[4]

5- دراسة أحمدوف (A.Ahmadov, 2012): بعنوان:" المحددات السياسية للتنويع الاقتصادي في البلدان النامية الغنية بالموارد الطبيعية"، عن مركز نيهو (Niehaus) للعولمة والحوكمة، بجامعة برينستون، حيث تناولت عوامل نجاح بعض الدول المصدرة للموارد الطبيعية في تنويع اقتصاداتها مقابل فشل أخرى في تحقيق ذلك، واعتمد الباحث في نموذجه القياسي على عينة تضم أكثر من مئة دولة خلال الفترة (2010–1962)، واعتمد على طريقة المربعات الصغرى العامة(GLS)، وكذلك مؤشر هيرفندل– هيرشمان (HHI) لقياس تركيز الصادرات وتوصل إلى نتائج متباينة، حيث أكد أن الاعتماد على استخدام الموارد الطبيعية من غير النفط لا يؤثر على درجة التنويع بالمقابل اعتبر أن النفط أهم عائق للتنويع في بعض البلدان المنتجة له[5].

وبالرغم من تعدد الدراسات التي تناولت موضوع التنويع الاقتصادي وأهميته في البلدان النامية ذات الوفرة في الموارد، لاسيما منها الغنية بالمعادن كالنفط إلا أن الجدل حول مدى واقعية النتائج التي توصلت إليها ظل قائماً خاصة فيما يتعلق بكيفية تحقيق التنويع وكذلك مؤشرات تقييمه والمقاربات المعتمدة في معالجته. بالإضافة إلى

ذلك محدودية النظرة للتنويع الاقتصادي ومستوياته، فمِن الأبحاث ما اعتمدت المنظور التبادلي وركّزت على تنويع الصادرات، ومنها مَنْ تطرقت فقط للعوامل الجزئية الأساسية في تحقيق التنويع الاقتصادي. وعليه تأتي هذه الدراسة للتأكيد على ضرورة وأهمية التركيز على الهيكل الإنتاجي للاقتصاد بالكامل، لاسيما في البلدان العربية النفطية، وحتمية شمولية عملية التنويع لكافة الهيكل الاقتصادي وعدم اختصار هذه العملية في تنويع جانب العرض الكلي أي القطاع الإنتاجي والتبادلي (الصادرات) – والذي دأبت عليه أغلب الدراسات بشكل مستقل عند دراسته وتقييمه–وتقترح تبني نهج تنويع قائم على الطلب ملائم ومتطلبات التنمية المستدامة.

أولا: مفهوم التنويع الاقتصادي ومستوياته: يلعب التنويع دوراً رئيسياً في النمو الاقتصادي، ويُسهِم في زيادة إنتاجية عوامل الإنتاج، وتعزيز الاستثمار واستقرار عائدات الصادرات، لاسيما في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية التي لا تزال تعتمد بشكل مفرط على الإيرادات الناتجة عن إنتاج وتصدير المعادن كالنفط.

1- تعريف التنويع: يُعرّف التنويع بطرق مختلفة تبعاً لمجال التطبيق، فالتنويع في اللغة الإنجليزية (Diversification)، أمَّا في العلوم المالية فيمثل التنويع إحدى سياسات إدارة المخاطر ويعني توزيع الأموال المستثمرة في المحفظة الاستثمارية على أكثر من أداة استثمار وحيدة كالأسهم والسندات وصناديق الاستثمار وحتى النقد والمعادن والسلع الأساسية. وعلى صعيد الاقتصاد السياسي عادة ما يشير "التنويع" إلى "الصادرات"، لاسيما بالنسبة لسياسات الحد من الاعتماد على عدد محدود من المنتجات التصديرية التي قد تكون عرضة لتقلبات الأسعار والطلب أو انخفاض ظرفي في الطلب عليها[6]. وبشكل عام يتضمن التنويع تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال لمرحلة تمتين القاعدة الاقتصادية الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية وهذا يعني بناء اقتصاد محلي سليم، يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع[7]. كما يُعرّف بأنه: "توزيع الاستثمار على قطاعات الاقتصاد المختلفة وذلك للتقليل من مخاطر الإفراط في الاعتماد على واحد أو عدد قليل جداً من هذه القطاعات". ويُعرّف كذلك بأنه: "العملية التي تشير إلى الاعتماد على مجموعة متزايدة من القطاعات التي تشارك في تكوين الناتج (المخرجات)، ويمكن أيضا أن يترجم في صورة تنويع أسواق الصادرات أو تنويع مصادر الداخل، بعيدا عن الأنشطة الاقتصادية المحلية والدخل من الاستثمار الخارجي، وبالتالي تنويع مصادر الإيرادات العامة.

وبشكل خاص يُعد التنويع الاقتصادي من بين التحديات المرتبطة بوضع البلدان المصدرة للنفط ذات الفوائض الرأسمالية، أما في حالة اقتصاديات الدول العربية النفطية، فالتنويع عملية تستهدف تقليل مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي، وفي الإيرادات الحكومية من خلال تنمية القطاعات غير النفطية، وتقليص دور القطاع الحكومي، وتعزيز مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي[8]. حيث يعتبر التنويع مسألة هامة لكثير من البلدان النامية التي تفتقر اقتصاداتها إليه بشكل عام[9]، نظراً للدور الذي يلعبه في الاقتصادات ذات المورد الواحد لأجل الخروج من الوضع الذي سماه (1993,Watkins) في حالة كندا بـ: "فخ المنتجات الأولية الأساسية[10] (pièges des produits de première nécessité)[11].

وكخلاصة لما سبق من تعاريف، فإن التنويع الاقتصادي يعتبر: "العملية التي لا تسمح للاقتصاد بأن يكون خاضعا وبشكل مفرط للقطاعات الاقتصادية المتخصصة في تصدير الموارد الطبيعية الخام، وتوسيع مجالات أنشطة الاقتصاد الباحثة عن القدرة التنافسية والواعدة بخلق القيمة المضافة، بما يؤدي إلى تحقيق تنمية مستدامة على المدى الطويل للبلد".

2- أنماط التنويع الاقتصادي: يأخذ التنويع أنماطا مختلفة، فقد يكون التنويع في الهيكل الإنتاجي الصناعي **(المحلي)** لبلد ما بجعله أكثر تنوعا وذا قاعدة اقتصادية عريضة وأقل اعتماداً على عدد ضئيل من الأنشطة. أو على الصعيد **التجاري (الصادرات)**، أي التنويع قد يكون بتوسيع سلة صادرات البلد و/أو عن طريق دخول أسواق جديدة للتصدير بوجه عام. حيث، يمكن أن نميز بين تنويع الإنتاج وتنويع الأسواق:[12]

أ- تنويع الهيكل الإنتاجي (الصناعي/المحلي): يكون متعلقا بشكل خاص بتحقيق مكاسب في الإنتاجية، كما أنه ينطبق بشكل خاص على الاقتصادات الوفيرة الموارد المرتكزة على إنتاج وتصدير المنتجات الأولية. وعادة ما يكون الغرض من تنويع الإنتاج التهيؤ للدخول في فضاءات جديدة للإنتاج، مما يساعد في الحد من الاعتماد على مجموعة محدودة من الأنشطة الإنتاجية، حيث يعمل التنويع الإنتاجي على تسهيل إحداث التغير الهيكلي نحو أنشطة ذات مستويات تكنولوجية ومهارات عالية.

ب- تنويع الأسواق (التنويع التجاري): إن الاعتماد المفرط على سوق واحدة أو عدد قليل جداً من الأسواق تنتج عنه مخاطر عديدة، كالانخفاض في الطلب الذي يمكن أن يؤثر سلباً على الاقتصاد، وعلى العكس إذا كان هناك مزيج متنوع من الأسواق من شأن ذلك أن يحافظ على تحقيق طلب أكثر استقراراً، ناهيك عن الوفورات الخارجية التي يمكن تحقيقها عند الوصول إلى أسواق جديدة وبمنتجات جديدة، حيث تعمل على رفع القدرة التنافسية الصناعية كالمهارات التكنولوجية وإنشاء قنوات تسويق وفتح منافذ محتملة للصادرات. وبشكل عام تنويع الأسواق يقلّل من التعرض للصدمات الخارجية ويعمل على تقليص تذبذب الطلب وخلق منافسة جديدة وعلاوة على ذلك فإن التصدير لأكثر من بلد مؤشر على قدرة البلد على المنافسة في الأسواق العالمية.

إن النظرة المتكاملة **للتنويع الإنتاجي** و**تنويع الأسواق** معاً تعكس مدى المخاطر المحيطة بالهيكل الإنتاجي والتصديري لبلد ما، فوجود هيكل إنتاجي أكثر تنوعاً أفضل بكثير من ذلك الذي يعتمد على عدد قليل من السلع وخاصة السلع الأولية. كما أن الاعتماد على عدد كبير من المنتجات المصدرة وتعدد وجهات التصدير يكون أفضل من التركيز على محدود منها.

ثانيا: نظرة على أهم النظريات المفسرة للتنويع الاقتصادي: لا يعتبر الاهتمام بموضوع التنويع الاقتصادي جديدا في الفكر الاقتصادي، فالأساس النظري يعود بزوغه للكتابات الأولى للرواد الكلاسيك، حيث احتلت العلاقة بين النمو والتنويع الاقتصادي مكانة هامة في الفكر الاقتصادي. فمن خلال مراجعة تاريخ الفكر الاقتصادي يمكن استقراء العديد من التفسيرات المتباينة التي تناولت أهمية سعي الأمم نحو تحقيق نمو وتنويع أنشطتها الاقتصادية. ومن بين المنظرين البارزين الاقتصادي "آدم سميث" (A.Smith, 1776)، و"كارل ماركس" (K. Marks) و"جوزيف شومبيتر" (J. Schumpeter, 1912). حيث أكد "آدم سميث" أن تقسيم العمل يمثل قوة دافعة للتنمية الاقتصادية، غير أن فكرته حول التخصص وتقسيم العمل لا تعني بالضرورة أن البلد "أ" مثلا ينتج سوى المنتجات (X) والبلد "ب" لا ينتج إلا المنتج (Y)، بل على العكس فزيادة مستويات التخصص تعني كذلك إحداث التنويع، حيث تشير الدراسات لأهمية تركيز الإنتاج في حد ذاته وليس طبيعة المُنتَج المُهيمن، إذ يمكن أن يتحقق التنويع في جميع مستويات عملية الإنتاج الاقتصادي، بالإضافة إلى أن التخصص بشكل عام غالبا ما يعني تنويع الأنشطة والمخرجات في أعلى مستوى، فلقد أدى تقسيم العمل إلى وجود كمية هائلة من المِهَن الجديدة والمهارات وتوفير الوقت، والمزيد من الإنتاج والتقدم التقني[13]. أما "جوزيف شومبيتر" فقد ركّز في كتابه "التطور الاقتصادي" على اعتبار أن التنمية الاقتصادية عملية تَحوّل هيكلي، من خلال الابتكار الذي يؤدي حسبه إلى

ظهور قطاعات جديدة وتقادم بعض القطاعات المتهالكة، وهي الظاهرة التي وصفها بأنها "التدمير الخلاق "destruction Creative". وعلى دربه سار باسينتي (Luigi Pasinetti, 1983-1981) مؤيدا بذلك في آرائه أفكار "كارل ماركس" حول النظام الرأسمالي بالقول إن: "التنمية الاقتصادية المستدامة تتطلب تحولات داخلية ثابتة، حيث يؤدي النمو بالكفاءة المطلقة إلى بطالة وقيود في جانب الطلب، لذلك يحتاج النظام الرأسمالي إلى الابتكار والتنويع باستمرار". وفي السياق نفسه حدد جان جاكوبس (Jane Jacobs, 1969)، مجموعة متنوعة من الأنشطة، والأفكار والموارد كمصدر للإبداع، الابتكار والنمو[14]. كما ركّزت اتجاهات فكرية أخرى في اقتصاديات التنمية على الروابط القوية بين التغيير الهيكلي والتنويع الاقتصادي-خاصة مدرسة أمريكا اللاتينية البنيوية- بتأكيدها على دور كل منهما في تحقيق التنمية الاقتصادية على المدى الطويل، فالمقاربات الأولى أبرزت كيف يمكن للبلدان النامية التحوّل من الإنتاج الزراعي نحو أنشطة صناعية ذات قيمة مضافة أعلى، من أمثال روزنشتاين رودان (R.Rodan, 1943)، ونيركس (R.Nurkse, 1953)، وهيرشمان (A. Hirschman, 1958)، أما الإسهامات اللاحقة فتطرقت إلى آليات دمج وتكييف البلدان النامية في منظومة الإنتاج العالمي، والتي نتج عنها التبعية الهيكلية والتخلف بسبب أنماط معينة من التخصص الإنتاجي والتوزيع، فتلك البلدان التي يطلق عليها بالمحيط الخارجي للاقتصاد الرأسمالي تسهر على تلبية الطلب على المواد الأولية لبلدان المراكز ذات الحيوية والتنويع في التنمية[15] . وبناءًعلى هذه المقاربات فإن طبيعة البيئة العالمية المتصفة بالديناميكية توفر تحدياتٍ وفرصا جديدة أمام البلدان النامية، حيث يُنظر للتنويع كجزء متكامل مع عملية التغيير الهيكلي في شبكة الإنتاج العالمية وتحديا كبيراً بالنسبة للعالم النامي[16]. ولاحقاً توالت الأعمال التي أبرزت دور التنويع في السيطرة على التقلبات الاقتصادية، لاسيما التقلبات في أسعار السلع الأساسية للبلدان النامية. وفي هذا الصدد، أشار كل من كوزنتس وروستو (Kuznets & Rostow, 1956) إلى أن التحول الهيكلي والتنويع الاقتصادي يعتبران ممرين ضروريين لأجل تحقيق النمو والتنمية، إذ يحدث التنويع بحسبهما من خلال سلسلة من العناصر التي تعتبر أساسية لتعزيز الأنسجة الإنتاجية في البلدان النامية، لكن العنصر الرئيسي يرتبط بالقدرة الاستثمارية أو التراكم الرأسمالي للبلدان النامية بحسب افتراضهما[17]. كما سلط العديد من الباحثين في الفكر الإقتصادي الضوء على أهمية التنويع، ومن أمثال هؤلاء الحائز على جائزة نوبل "سيمون كوزنتيس" (Simon Kuznets) الذي ذكر في نص محاضرته عند تَسلُّمه جائزة نوبل عام 1971 أن: "النمو الاقتصادي لبلد ما يتضمن الزيادة الطويلة المدى في المقدرة على عرض سلع اقتصادية متنوعة على نحو متزايد لسكانه". وفي السياق ذاته أكد كل من غروسمان وهولبمان (Grossman & Helpman) عام 1992، بعبارة أقوى من ذلك بالقول: "إن الاقتصادات المتنامية تنتج بشكل متزايد كمياً ونوعياً السلع والخدمات المتنوعة"[18]. أما حديثاً فسعت الدراسات التطبيقية المعاصرة لتحديد ونمذجة العلاقة القائمة بين الدخل والتنويع على المدى الطويل، وتوصلت لنتائج تؤكد على العلاقة غير الخطية. ومن بين تلك الأعمال دراسة قدمها كل من (Wacziarg & Imbs, 2003) حيث وجدا من خلالها أن البلدان في المرحلة الأولى من التنمية تهدف إلى رفع مستوى الدخل، وعند وصولها لمرحلة معينة من الدخل-حددتها الدراسة بين 7000-10000 دولار أمريكي للفرد-تميل لإعادة تركيز الإنتاج، وتوصلا إلى وجود علاقة على شكل حرف "**U**" مقلوب بين التنويع ومستوى الدخل معبراً عنه بالناتج المحلي الإجمالي (GDP) للفرد الواحد. كما استنتجا أن البلدان ذات الدخل المنخفض تتميز ببنية إنتاج متخصصة جداً[19]. وحددت نقطة الانعطاف (التَحوّل) بين

التخصص والتنويع عند مستوى دخل تقريبي يعادل 10.000 دولار أمريكي للفرد الواحد وذلك في عام 1985 (انظر الشكل 1).

الشكل (1): العلاقة بين التنويع ومستوى الدخل وفق نموذج (Wacziarg&Imbs,2003)

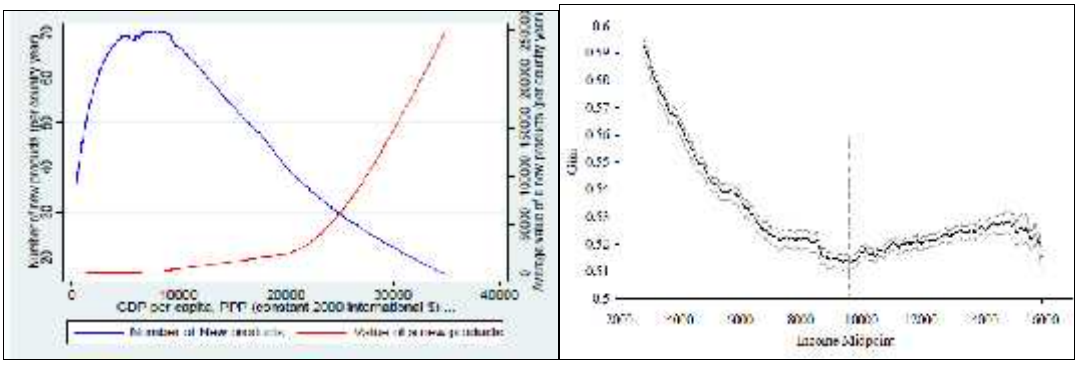

Sources: United Nations,"The concept of Economic Diversification in the context of Response Measures " Technical Paper by the Secretariat, Framework Convention on Climate Change (FCCc), 06 may, 2016, p 09.

يبرز الشكل (1) كيف أن التنويع يرتبط وبشكل قوي بانخفاض تقلبات النمو من خلال اختبار العلاقة بين "مؤشر ثيل" وتقلب الناتج (النمو)، حيث يدل مؤشر ثيل الأدنى على تنويع أعلى في الصادرات، وبما أن البلدان المنخفضة الدخل لديها مستوى أعلى من التقلب في الناتج فهي أقل تنوعاً، أما الشكل المقابل (جهة اليسار) فيُبين العلاقة الإيجابية بين ارتفاع مستوى تقلب الناتج وانخفاض التنويع لا سيما بالنسبة للبلدان المنخفضة الدخل.

الشكل (2): علاقة بين طفرات التنويع وتسارع وتيرة النمو

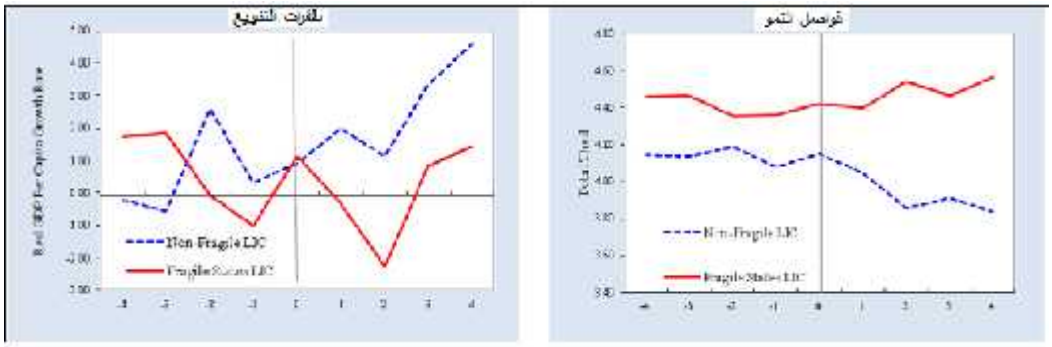

Source: Chris Papageorgiou and Nikola, Economic Diversification in LICs: Stylized Facts and Macroeconomic Implications, IMF, STAFF Discussion Note, December, 2012, p 18.

وفي دراسة أخرى مماثلة قام بها خبراء صندوق النقد الدولي، وجدت أن هناك علاقة ارتباط قوية بين "طفرات التنويع وتسارع معدلات النمو"، بعبارة أخرى ترتبط طفرات التنويع بتسارع وتيرة النمو اللاحق، والذي يتحدد نتيجة طفرات التنويع المحققة مسبقاً، وهذا ينطبق بشكل خاص على البلدان المنخفضة الدخل (انظر الشكل 2) أعلاه.

وكخلاصة لما سبق، أظهرت نتائج العرض النظري والتجريبي أن السنوات الأخيرة شهدت تجدد النقاش والجدل بشأن التنويع، حيث أكدت أغلبها على أهمية عملية "التنويع" في التنمية والنمو الاقتصادي، وقدمت الحجج القياسية حول مدى مساهمة التنويع في زيادة إنتاجية عوامل الإنتاج، واستقرار عائدات التصدير وتعزيز الاستثمار الحقيقي المنتج.

ثالثا: مبررات ودوافع التنويع الاقتصادي:

تطرقت العديد من الأدبيات لاستراتيجية التنويع الاقتصادي واعتبرتها علاجا لظاهرة "لعنة الموارد"، وذلك من منطلق أن العامل الرئيسي في لعنة الموارد هو الإفراط في الاعتماد على ريوع الصادرات. وقد تم التركيز على معضلة "لعنة الموارد" وبشكل خاص في الدول التي تعتمد على صادرات المعادن والنفط، ذلك أن هامش الريع فيها بشكل عام أعلى مما هو الحال بالنسبة لأنواع أخرى من السلع (كالمحاصيل الزراعية وغيرها). وقد وضعت دراسات عديدة الأساس لِما أصبح يعرف فيما بعد باسم " فرضية لعنة الموارد"(Resource Curse Hypothesis)، كنتيجة لحقيقة مفادها أن الدول الغنية بالموارد المعدنية أو النفطية لا تحقق معدلات أعلى من النمو الاقتصادي، وفي بعض الحالات تحقق معدلات أقل من البلدان التي تفتقر الى تلك الموارد الوفيرة، ومن بين تلك الأعمال (ساكس ويرنر Sachs and Warner 1995)؛ و(روسRoss،2001) و (أوتيAuty، 2004). ولقد اتجهت تحليلات هذه المعضلة وفق وجهات نظر هؤلاء الباحثين إلى ثلاثة مظاهر حسب أهمية كل واحد منها على الآخر: [20]

- **مشكلة التقلب:** أي خضوع الدول التي تعتمد على منتج واحد إلى الطبيعة الدورية لأسواق المنتجات العالمية، فالتقلب مشكلة معترف بها، حيث تكون مرونة الطلب بالنسبة للدخل عالية جدا وخاضعة للتغير بشدة؛
- **المرض الهولندي**[21]: كنتيجة لارتفاع أسعار الصرف الناجمة عن طفرة الموارد والمنافسة على اليد العاملة والموارد المحلية ولاحقاً تهميش القطاعات التجارية الأخرى؛
- **الآثار المؤسسية:** وهي من بين الآثار السلبية لذلك التّربُّح (السعي للحصول على الريع)، الذي يمكن أن يظهر نتيجة ارتفاع ريع الموارد.

غير أن الجدل القائم بشأن "لعنة الموارد" لم يتوصل إلى إجماع نهائي حول مسألة ما إذا كانت الموارد المعدنية والنفطية تمثل بالضرورة نعمة أم لعنة على النمو الاقتصادي وبالتالي التنويع، ففي السنوات الأخيرة برز اتجاه قوي للبحث في هذه المسألة، تزعمه كل من روديغ (Rudiger, 2006)؛ وماكسويل(Maxwell,2004)؛ وديفيس وتيلتون (Davis and Tilton, 2005)؛ وساكس (Sachs, 2007)، حيث أكد كل هؤلاء على أن الدول الغنية بالموارد سوف تستمر في استغلال مواردها، كما أن الموارد المعدنية والنفطية لا يمكن اعتبارها نعمة أو نقمة بل فرصة قوية ينبغي استغلالها لخلق التنمية الاقتصادية وتجنب النكسات التي عانى منها الآخرون[22]. كما أبرزت عديد الدراسات المتخصصة المبررات المنطقية للتنويع الاقتصادي في البلدان الغنية بالموارد، والتي يمكن تلخيصها في خمسة اعتبارات أساسية تتمثل في اتجاهات معدلات التبادل التجاري؛ وعدم استقرار الأسعار في أسواق السلع الأولية؛ واستنزاف الموارد المعدنية ووفورات الحجم الخارجية في الاقتصادات المرتبطة بالتصنيع والحد من مخاطر المحفظة [23].

رابعا: أهمية التنويع الاقتصادي في نهج التنمية المستدامة: تسعى التنمية بصورة عامة إلى تلبية الاحتياجات والتطلعات الإنسانية، كما أنها تنطوي على إدراك الإمكانات البشرية وإدارة البيئة والموارد الموجودة فيها من أجل الرفاهية المستدامة للبشرية. ولقد برزت التنمية المستدامة كنهج تنموي يسعى لتعزيز الرفاهية البشرية حاضراً ومستقبلاً وجاء ذلك في تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة والمعروف باسم تقرير لجنة "بورنتلاند" (1987) حيث نص على أن: "التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي حاجة الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة". وتتضمن التنمية المستدامة في أبعادها عملية

التغيير في استغلال الموارد، واتجاهات الاستثمار، والتقدم التكنولوجي والتغيير المؤسسي مع تناسق وتعزيز كل الإمكانيات الحالية والمستقبلية لتلبية الاحتياجات الإنسانية وتطلعاتها. حيث ركّز التقرير على مفهومين أساسيين في تعريف التنمية المستدامة:[24]

- مفهوم "الحاجات"، ولا سيما الاحتياجات الأساسية لفقراء العالم والتي ينبغي أن تُعطى الأولوية القصوى؛
- فكرة " الحدود" من خلال أثر التكنولوجيا والتنظيم الاجتماعي على قدرة البيئة على تلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية.

ويعكس تحدي التنمية المستدامة قضايا متعددة الجوانب بالنظر لتعدد روافد التنمية وتشابكاتها الاقتصادية، والاجتماعية والبيئية، ومن بين أهم تلك القضايا المطروحة، قضية تنويع القاعدة الاقتصادية التي تشكل هدفاً رئيسيا للتنمية المستدامة هذا من جهة، ومن جهة أخرى يهدف التنويع وفق المنظور الاقتصادي للتنمية إلى ضمان الاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل حيث لا يقتصر دوره على زيادة المخرجات (الناتج) فقط ولكنه يعزز استقرار الاقتصادات بتنويع قاعدتها الاقتصادية وبناء القدرة على الصمود أمام تقلبات النشاط الاقتصادي والحد من تراجع المداخيل نتيجة تقلب أسعار المنتجات الأساسية في السوق الدولية[25]؛ حيث يعمل التنويع على تعزيز مقدرة الاقتصاد على التكيف وضمان الاستمرارية على المدى الطويل في مواجهة نضوب الموارد الطبيعية الأساسية والتقلبات الاقتصادية. أما اجتماعياً فالتنويع يميل لتلبية الاحتياجات الأساسية للتنمية المستدامة والتي تتمحور في توفير فرص العمل والغذاء والصحة والملبس والمأوى وفتح مجالات مختلفة من الأنشطة الاقتصادية التي تتسع لفئات واسعة من الناس والتخفيف من وطأة الفقر، حيث يؤسس ذلك لاقتصاد قائم على الوفرة وتأمين العدالة ضمن وبين الأجيال على حد السواء، ناهيك عن توسيع قدرة البيئة على تلبية احتياجات الناس من خلال تحسين التكنولوجيا، وتنوع مجالات النشاط الاقتصادي وعدم استغلال جانب واحد من الموارد الطبيعية المهددة بالانقراض والتدهور البيئي[26]. ولقد أبرزت المؤتمرات والقمم الدولية التي ترعاها المنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة أهمية التنويع الاقتصادي في المحافظة على البيئة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة التي تتطلع لها كافة الشعوب[27]. وتوصلت إلى حقائق هامة حول العلاقة بين التنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة لعل أبرزها أن التنويع ضروري بغض النظر عن تغير المناخ؛ ويُعد أفضل طريق لتحقيق التنمية المستدامة مع إمكانية تكييف هذه الأخيرة مع الآثار المترتبة عن التنويع الاقتصادي وضرورة أخذ اعتبارات تغير المناخ في نهج التنمية المستدامة[28]. ولقد اتجهت تلك الجهود الدولية لإيجاد السبل الكفيلة بإدماج التنويع الاقتصادي في استراتيجيات التنمية المستدامة ودعمها ومناقشة ما يلزم من أجل توفير المساعدة التقنية لتطوير القدرات الهيكلية والمؤسسية لتيسير الجهود الرامية إلى تحقيق التنويع الاقتصادي، وكذلك كيفية تشجيع الاستثمار الأجنبي والمحلي في القطاع الخاص في تلك المجالات[29].

خامسا: تجربة التنويع الإقتصادي في "البلدان العربية المنتجة والمصدرة للنفط [30]"

توجد تجارب كثيرة لاستراتيجيات تنويع القاعدة الاقتصادية ومصادر الدخل على مستوى الدول المتقدمة وكذلك النامية الغنية/الشحيحة بالموارد الطبيعية، كما أن اتباع إستراتيجية لتنويع الاقتصادات العربية النفطية، لا يعتمد على وصفة جاهزة مسبقاً وإنما يعتمد على طبيعة وظروف كل بلد على حِدَةٍ.

1- واقع وتحديات التنويع في البلدان العربية المصدرة للنفط:

1-1- الاعتماد المفرط على النفط: لا يمكن التطرق لواقع التنويع في البلدان العربية دون الحديث عن النفط وأهميته المحورية في اقتصاداتها. فمن أصل الأعضاء الـ 22 في جامعة الدول العربية، 16 منهم منتجون للنفط. حيث بلغ الإنتاج المشترك في العالم العربي عام 2011 أكثر من 26 مليون برميل في اليوم، أي نحو ثلث الإمدادات النفطية العالمية، ما يجعل العالم العربي أكبر منطقة منتجة في العالم، فهناك أربعة من أصل أكبر المنتجين العشرة للنفط في العالم (السعودية، الإمارات والكويت والعراق) هم منتجون عرب، بالإضافة إلى الجزائر وليبيا وقطر، يشكل هؤلاء المنتجون سبعة من أصل الدول الأعضاء الاثنا عشر في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك). غير أن هذه البلدان تتباين فيها حجم الثروات النفطية بشكل كبير، فالدول الست الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، إضافة إلى الجزائر والعراق وليبيا تستأثر بنحو 98% من مجمل الاحتياطات النفطية في العالم العربي و93% من مجمل إنتاجه، وتمتلك العربية السعودية وحدها أكثر من 265 بليون برميل من احتياطات النفط المؤكدة، أي 16% من مجمل الاحتياطيات العالمية[31].

الجدول (01): البلدان العربية المصدرة للنفط: مؤشرات إقتصادية مختارة لعام 2014

المؤشرات / البلد	الجزائر	البحرين	العراق	الكويت	ليبيا	عُمان	قطر	السعودية العربية	الإمارات العربية	اليمن
النفط										
ن م ا الإسمي (GDP$) (بليون دولار أمريكي)	213.5	33.9	223.5	172.6	41.1	77.8	210.1	746.2	399.5	43.2
ن م ا الإسمي (متوسط معدل النمو السنوي للفترة 2010 2014)	11.8	8.2	15.6	10.5	10.3	11.1	17.2	12.2	9.7	13.2
ن م ا النفطي (حصة من الناتج المحلي الإجمالي الإسمي)	27.1	24.0	46.5	62.9	38.5	56.1	51.1	42.6	34.3	19.5
ن م ا غير النفطي (حصة من الناتج المحلي الإجمالي الإسمي)	72.9	76.0	53.5	37.1	61.5	43.9	48.9	57.4	65.7	80.5
ن م ا الحقيقي (متوسط معدل النمو السنوي للفترة 2010 2014)	3.1	4.0	6.5	3.4	2.0	4.5	9.3	5.2	4.5	0.4
الإيرادات المالية										
الإيرادات النفطية (حصة من الإجمالي) *	59.2	86.2	94.4	79.8	93.4	87.9	76.8	63.5	47.3	47.3
الإيرادات غير النفطية (حصة من الإجمالي) *	40.8	13.2	5.6	20.2	6.6	12.1	19.7	36.5	52.7	52.7
صادرات السلع والخدمات، 2014										
صادرات النفط والغاز (حصة من الإجمالي)	91.8	60.9	95.1	87.8	97.2	60.5	85.7	80.2	28.5	72.9
الصادرات غير النفطية (حصة من الإجمالي)	8.2	39.1	4.9	12.2	2.8	39.5	14.3	19.8	71.5	27.1

Source: IMF, STAFF," Economic diversification in Oil –Exporting countries", Annual Meeting of Arab Ministers of Finance, Manama, Bahrain, April 2016, p 13.

وخلال العقود الأخيرة الماضية عرفت الدول العربية المنتجة للنفط نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP) مرتّكزا بشكل رئيسي على نمو القطاع النفطي، حيث قادت الثروة النفطية مسار التنمية فيها وانعكست أدوارها في هيكل النشاط الاقتصادي ومؤشرات أدائه الكلي كمؤشر الناتج المحلي، والإيرادات العامة، وعوائد الصادرات، والتي تهيمن عليها عائدات النفط بشكل مباشر وغير مباشر. وهذا ما تترجمه بيانات الجدول رقم (1) أعلاه، حيث توضح مدى ارتباط الاقتصادات العربية بالنفط وإيراداته، لاسيما في دول مجلس التعاون الخليجي، وليبيا، والعراق والجزائر. فمنذ بدء تصدير النفط كانت عوائده (ومن بعده عوائد الغاز) مصدر الإيراد الوحيد الذي يُعتدُ به، ومن ثم الدخل الوحيد الذي يُموّل برامج الإنفاق الحكومي الضخمة[32].

1-2- إمكانية نضوب النفط العربي: بالرغم من الميزة النسبية للنفط العربي والمتمثلة في طول مدة قاعدة احتياطاته، التي تقدر بأكثر من 78 سنة للشرق الأوسط، وأكثر من 40 سنة في شمال إفريقيا، فإن منتجي النفط يواجه كُلٌّ منهم على حِدةٍ توقعات إنتاج مختلفة وفق نسب الإنتاج الحالية، فمثلا الكويت والإمارات سيستمر

الإنتاج فيهما لأكثر من 80 سنة والعراق وليبيا لأكثر من 100 سنة، بينما مالكو الاحتياطيات الصغيرة والمتوسطة سيكون نضوب احتياطياتهم النفطية بعد عقود قليلة فقط، حيث إن توقعات استمرار الإنتاج في عُمان والجزائر يقدر حالياً بـ 20 سنة أو أقل، وحتى مع الاستخدام المتزايد للتكنولوجيا في رفع هذا التقدير للإنتاج والحفاظ عليه عند مستويات ثابتة لبعض الوقت وتركيز السياسات نحو إعطاء أهمية أكبر لإستكشاف الغاز الطبيعي وإنتاجه فضلا عن تصديره، فإن نهاية إنتاج النفط في هذه البلدان أصبحت حقيقة وشيكة وواقعة[33]. وهذا ما صرّح به بيترسون(Peterson) في سنة 2009 بالقول: "إن التراجع في أسعار النفط في أثناء الثمانينيات علّمنا درساً مهماً؛ وهو أن الرخاء والنمو المتواصل لا يمكن أن يظلا معتمدين بشكل صحي على الدخل النفطي، وهذا ما يؤكد أن النفط مورد قابل للنضوب، وأن بعض الدول تُستنزف استنزافاً سريعاً"[34].

3-1- مرض الفوائض النفطية وسيادة الدولة الريعية: يُعد مرض الفوائض النفطية ظاهرة اقتصادية رهنت مستقبل الاقتصادات العربية باستمرار تلك الظاهرة واستدامتها، وأضحت تشكل خطراً نظراً لعدم استخدام آثار مرض الفوائض النفطية الناجمة عن ارتفاع أسعار النفط خلال الطفرات السابقة وانحسار استغلالها في شكل مضاربات داخل سوق رأس المال، والعقارات أو النفط وغيرها من الأسواق غير الحقيقية التي تُوّلد أموالاً ساخنة وسهلة التبخر بدلاً من استثمارات ناجعة مستدامة. إن ما تشهده الاقتصادات العربية النفطية من إرهاصات ما يسمى بـ "مرض أو لعنة الفوائض النفطية" (Fund Disease) الناتجة أساساً عن تعاظم حجم الريوع النفطية، وعدم توفر إمكانية توطين هذه الفوائض[35]. جعلها دولا نفطية ريعية[36]، تعتمد بشكل كبير على تدفق الريع النفطي، وكانت نتيجة هذا الاعتماد المفرط ظهور مشكلة عدم الاستقرار المالي والاقتصادي على المدى الطويل[37].

الشكل (3): الريوع النفطية في البلدان العربية المنتجة والمصدرة للنفط (٪ من إجمالي الناتج المحلي)

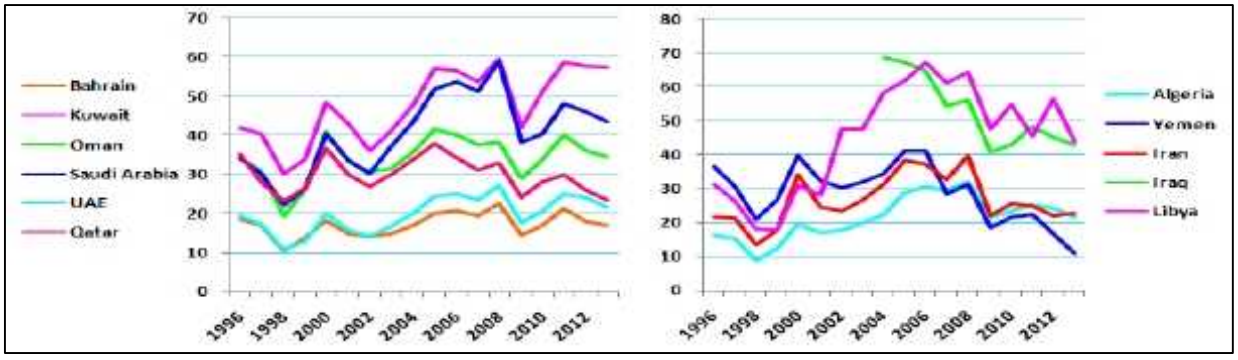

Source: World Bank, World Development Indicators, the data are available online at: http://data.worldbank.org (accessed 22/01/2017).

وتوضح منحنيات الشكل رقم (3) أعلاه تطور الريوع النفطية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، خلال الفترة (1996–2012) في البلدان العربية المنتجة والمصدرة للنفط، والتي تؤكد الحقيقة التي توصل اليها "تيري كارل" في دراسته لمفارقة الوفرة النفطية حول الدولة النفطية الريعية، حيث أدى الارتفاع الكبير والمفاجئ في العوائد النفطية خلال هذه الفترة إلى زيادة نسبة الريع النفطي بشكل مطرد لاسيما في بلدان مجلس التعاون الخليجي الكويت والمملكة العربية، وليبيا والعراق، غير أن مستواه يخضع لتقلبات الأسعار وظروف السوق العالمية.

1-4- محدودية وقلة التنويع الاقتصادي: رغم محاولات البلدان النفطية العربية تحقيق التنويع الاقتصادي خلال الحقب السابقة إلا أن الفشل كان حليفها. ويَعزو الباحثون في هذا الشأن ذلك لأسباب وعوامل عديدة منها عوارض المرض الهولندي الذي يعمل على إعاقة نمو الصادرات غير النفطية خاصة التصنيعية لعدم قابليتها على المنافسة في الأسواق الخارجية، ويقود ذلك إلى تواجد نظام اقتصادي يتسم بالأحادية أي يعتمد على مصدر واحد شبه وحيد للحصول على العملات الأجنبية، علاوة على انتشار نمط اقتصادي واجتماعي قائم على السعي للبحث عن الريع (Rent-seeking) وعدم تشجيع العمل المنتج الجاد[38]. وعليه تظل استراتيجية كثير من منتجي النفط والغاز في البلدان العربية المرتبطة بالتنويع تتمحور في الصناعات المُسرِفة في استهلاك الطاقة[39]، ومقتصرة على عمليات التكرير وصناعة البتروكيماويات من منطلق أنها ترفع القيمة المضافة للصادرات، وتعمل على تنويعها بعيداً عن النفط الخام، بينما يري نقاد هذه السياسة أن هذه الروابط الأمامية تقوي عوضاً من أن تخفف اعتماد منتجي النفط والغاز على الطاقة[40].

الشكل (04): مؤشرات التنويع الاقتصادي

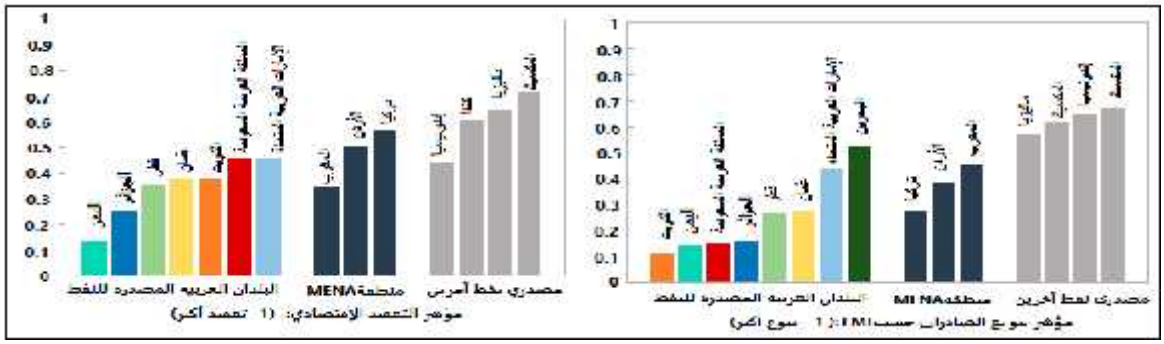

Source: IMF, STAFF," **Economic diversification in Oil –Exporting countries**", Annual Meeting of Arab Ministers of Finance, Manama, Bahrain, April 2016, p 10.

ويبرز الشكل (04) أعلاه تطور مؤشرات التنويع الاقتصادي، حيث حققت بعض البلدان العربية الخليجية تقدما أكبر من غيرها في تنويع اقتصاداتها، وعملت منذ السبعينيات على تنمية صناعات وخدمات وقطاعات أخرى، ومن ثم، قلصت الحجم النسبي لقطاع النفط. كما أن حجم الصادرات غير النفطية إلى إجمالي الصادرات ارتفعت في المتوسط، بينما تراجع إسهام العوائد النفطية في الإيرادات الحكومية بصفة عامة. غير أن أغلب المؤشرات كالتعقيد الاقتصادي[41] وتنوع الصادرات فيها كانت أقل مما عليه مقارنة بالعديد من اقتصادات الأسواق الناشئة، بما في ذلك البلدان الأخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وبلدان أخرى مصدرة للسلع الأساسية، ولقد احتلت الإمارات العربية أعلى معدل من بين الدول العربية في تنوع الصادرات، غير أن نسبة كبيرة من صادراتها غير النفطية تتضمن سلع إعادة التصدير (re-exports)[42].

1-5- تركز الصادرات وعدم تنوّعها: نظراً لهيمنة قطاع النفط والغاز على هيكل الاقتصادات العربية النفطية، فقد انعكس ذلك على تركيبة الصادرات وجعلها مركّزة بشكل كبير. فعلى سبيل الذكر كان متوسط درجة تركيز الصادرات لدول مجلس التعاون الخليجي والاقتصادات العربية النفطية ذات الكثافة السكانية خلال الفترة (2009–2013) في حدود 70% حسب معيار مؤشر هيرفندال–هيرشمان (Herfindahl-Hirschman index) المحدد ما بين (0–100%). أما على الصعيد القُطري لكل بلد، تُعتبر صادرات المملكة العربية السعودية الأكثر تركيزا حسب مؤشر (HHI) بأكثر من 75%، تليها عُمان والجزائر اللذين لديهما مؤشرات عالية نسبياً تفوق 55٪، بينما

حققت دولة الإمارات العربية المتحدة درجة عالية من التنوع الاقتصادي. وعلى العموم يعكس تركيز صادرات البلدان العربية الدور المحدود للصناعة التحويلية في هذه الاقتصادات، من خلال نسبة مؤشر حصة الصادرات المصّنعة في إجمالي الصادرات، حيث أدى الاعتماد على صادرات الموارد الهيدروكربونية إلى تسجيل أداء ضعيف نسبياً بالمقارنة مع البلدان النامية الأخرى، بالإضافة إلى الفشل في اختراق الأسواق العالمية لصادرات الصناعات التحويلية كثيفة العمالة والمنخفضة التكنولوجيا[43].

الجدول (2): مؤشرات تركيز وتنويع المنتجات المصدرة في البلدن العربية النفطية (2005-2015)

البلدان العربية النفطية	2005			2014			2015		
	عدد المنتجات المصدرة	مؤشر التنويع	مؤشر التركيز	عدد السلع المصدرة	مؤشر التنويع	مؤشر التركيز	عدد السلع المصدرة	مؤشر التنويع	مؤشر التركيز
البحرين	211	0.762	0.432	225	0.694	0.369	217	0.672	0.312
العراق	87	0.815	0.947	144	0.892	0.972	96	0.914	0.972
الكويت	223	0.815	0.620	215	0.764	0.567	218	0.787	0.598
عمان	194	0.774	0.692	190	0.717	0.952	219	0.716	0.447
قطر	171	0.790	0.567	198	0.769	0.519	211	0.798	0.508
العربية السعودية	248	0.809	0.743	251	0.772	0.738	247	0.757	0.529
الإمارات العربية	257	0.576	0.427	259	0.550	0.405	258	0.485	0.243
اليمن	130	0.824	0.823	157	0.754	0.531	73	0.783	0.533
الجزائر	108	0.812	0.588	99	0.743	0.490	91	0.783	0.485
ليبيا	113	0.819	0.834	114	0.782	0.765	109	0.801	0.640

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

UNCTAD : Hand Book of statidtics, New York, 2016, p 90.

توضح بيانات الجدول أعلاه مؤشرات تركيز وتنويع المنتجات المصدرة للبلدان العربية النفطية خلال الفترة (2005-2015)، والتي شهدت تحقيق نتائج متباينة، فبلدان الخليج عموماً عرفت تقدما نسبيا ملحوظا في مؤشر التنويع سنة 2015 مقارنة بسنة 2005، بالمقابل زاد معدل تركيز البلدان العربية النفطية غير الخليجية في الصادرات. كما تبرز المقارنة القطرية بين البيانات أن مؤشرات تركز/تنويع الصادرات في البلدان العربية من خلال سنوات 2005، 2014 و2015 لم تشهد عموماً تقدماً كبيراً يذكر، باستثناء الإمارات العربية والبحرين اللتين احتلتا أعلى مستوى من التنوع، بينما الجزائر، وليبيا والعراق عرفت تراجعا في عدد المنتجات المصدرة وتركز أكثر من نظيرتها في بلدان مجلس التعاون الخليجي عموماً.

1-6- تراجع الأهمية النسبية لقطاع الصناعة التحويلية: شهد قطاع الصناعة التحويلية أداء هزيلاً في معظم البلدان العربية واكبه انخفاض في حصته من القيمة المضافة والتوظيف. وتعكس هذه المؤشرات وجود تحد كبير تواجهه الدول العربية المصدرة للنفط بشكل خاص للتّحول من نمو يعتمد على النفط إلى نمو صناعي معتمد على النفط غير أن تحقيق ذلك صعب بالنظر لديناميكيات تباطؤ التصنيع. ناهيك عن أن الدول العربية في حال تكرارها للنموذج الآسيوي القائم على التصدير، عليها أن تتغلب على تحديات رئيسية أخرى تقف أمامها إذا ما قُورِنت بالصعوبات التي واجهتها الدول الآسيوية في أعقاب وضعها برامج التوجه نحو التصنيع منذ العقود الثلاثة الماضية[44]. وعلى جانب ذي صلة تواجه البلدان العربية في توجهها نحو التصنيع رهانا آخر يتمثل في مزيج السياسات الصناعية، منها القائمة على حماية السوق المحلي أوإعطاء محفزات لقطاعات مختارة والتي لم تعد

خيارات مجدية، نظراً لأن هذه السياسات أصبحت الآن مقيدة بشدة تحت مظلة منظمة التجارة العالمية والاتفاقيات التجارية الأخرى. وفي هذا الإطار أكد " البيلاوي" استمرار الاعتماد على النفط، مشيراً إلى أن "من الواضح أن لا أمل يُذكر في أن تنجح الصناعات المعتمدة على النفط أو صناعات إحلال الواردات في البقاء أو التوسع فيما بعد الحقبة النفطية"، ويثبت هذا الرأي أن جهود التنويع لم تؤدِّ بعد إلى نمط مستدام في التنمية[45].

1-7- الدور المحتشم للقطاع الخاص في التنويع الاقتصادي: تتسم أغلب الشركات النفطية في الدول العربية المصدرة للنفط بملكيتها للدولة ومعظمها تنشط في الخدمات العامة، بينما لا يحتل القطاع الخاص إلا مكانة متواضعة في العديد من هذه الاقتصادات. كما أن ريادة الأعمال (المقاولاتية)– والتي تعد ركناً أساسياً في التنمية الاقتصادية ومصدراً لخلق الوظائف والإبداع والابتكار–في البلدان العربية النفطية لازلت دون المستوى بالرغم إطلاق العديد من المشاريع لدعمها ومرافقتها، وكما هو الحال مع المعرفة المنتجة التي لا تكتسب إلا بالعمل في القطاع الخاص فإن المعرفة المطلوبة لزيادة فرص نجاح ريادة الأعمال لا تكتسب إلا بالعمل في القطاع الخاص. كما أن وجود الأيدي العاملة الأجنبية في البلدان العربية تحت مبررات الاستثمار الأجنبي المباشر يقلّل ربحية القطاع الخاص بينما غياب وتهميش الموطنين المحليين في القطاع الخاص يحرمهم من اكتساب الخبرة لرفع فرص نجاح التنمية وتأسيس الأعمال الحرة[46].

1-8- اللاستدامة المالية ومحدودية فرص التوظيف: يثير انخفاض مستوى التنوع الاقتصادي[47] لدى منتجي النفط والغاز في العالم العربي تحديات أخرى مختلفة على المدى الطويل، فمن جهة يطرح مشكلة الاستدامة المالية للبلدان –في بعض بلدان الخليج، والعراق وليبيا على الأخص–التي تعتمد إلى حد كبير على عائدات النفط والغاز ما يكرّس مظاهر الإيرادات الحكومية المتقلبة، والتي يتحدد مستواها واستقرارها خارج سيطرة البلدان المنتجة. بالإضافة إلى أن الاعتماد على العائدات المتقلبة بشكل مفرط يعكس الانخفاض النسبي في معدلات نمو دخل الفرد لأغلب منتجي النفط العرب. وعلى صعيد آخر فإن ارتفاع مستويات الاعتماد على النفط يعمل على توفير عدد محدود جداً من فرص العمل وبالتالي يطرح تحديات أخرى متعلقة بالاستقرار الاجتماعي، بالنظر إلى أن قطاعات الموارد الطبيعية خاصة قطاع النفط والغاز ذات كثافة رأسمالية عالية ومنخفضة جداً من ناحية كثافة اليد العاملة، وهذا ما جعل خبراء التنمية الاقتصادية يلّحون على ضرورة وضع استرتيجية لتطوير قطاع قوي قابل للتداول ذي قدرات إنتاجية متنوعة وعالية عوضاً عن التوسع في القطاع غير القابل للتداول[48].

2- متطلبات نجاح التنويع الاقتصادي في البلدان العربية النفطية:

تؤكد العديد من الدراسات والأبحاث المتخصصة أنه لكي تنجح البلدان المصدرة للنفط في تنويع نشاطها الاقتصادي عليها أن تغير النموذج الاقتصادي السائد القائم على النفط. وبالرغم مما ينطوي على ذلك من تكاليف وتضحيات، فإنه من الأهمية بمكان للاقتصادات المعتمدة على النفط أن تتحوّل من اقتصادات ترتكز على ميزة تنافسية طبيعية الى حالة يتم فيها إيجاد ميزة تنافسية قائمة على رفع قاعدة المعارف. وهذا يتطلب منها أن تُجرِّب وتتعلّم من تجارب بلدان أخرى سلكت من قبل مسار تنويع النشاط الاقتصادي. ففي سنوات سابقة قطعت بلدان كالبرازيل، وكوريا الجنوبية، وماليزيا، وسنغافورة والشيلي أشواطا طويلة في تنويع اقتصاداتها، وهي تقدم دروسا مهمة يمكن للبلدان العربية المصدرة للنفط أن تستلهم منها.

2-1- أسس استراتيجية التنويع الاقتصادي: إن العناصر الأساسية التي تميز إستراتيجية تنويع النشاط الاقتصادي الناجحة، تتلخص بشكل عام في ثلاثة محاور رئيسية، **أولها**؛ تنويع النشاط الاقتصادي الذي يشترط

بالضرورة أن يكون مرتبطاً بأنشطة اقتصادية تتم مزاولتها في البلد المعني بالفعل – إذ أن تجارب عدة تشير إلى استحداث أنشطة اقتصادية لا تكون في غالب الأحيان مرتبطة بالصناعات القائمة تقليديا على وفرة الموارد الطبيعية في البلد المعني، **ثانيها**؛ أنه حتى عندما يكون تنويع النشاط الاقتصادي مرتبطاً بالصناعات القائمة تقليديا في البلد المعني، فإن الرهان الذي سيواجهه البلد يتمثل في ضمان زيادة مستوى تطور منتجات تلك الصناعة بصورة مطردة عند وصولها لأعلى مراحل الرقي لاسيما في الصناعات التحويلية (مؤشر التعقيد الاقتصادي) و**ثالثها**؛ أن تنويع النشاط الاقتصادي يتطلب سياسة صناعية وقطاعية اختيارية بدرجة عالية مع مراعاة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بكل بلد. وعلى العموم تتلخص أسس استراتيجية التنويع الاقتصادي في جانبين أساسيين:[49]

▪التحضير لتنمية القطاعات غير النفطية بالاستثمار الكثيف في البنية التحتية لهذه القطاعات لإيجاد الأرضية اللازمة لنموها، بحيث توفر للاستثمارات المحلية والأجنبية – ولا سيما القطاع الخاص – كل الخدمات التي تتيح تطوير الأعمال الريادية بما يؤدي لجذب المزيد من رؤوس الأموال المحلية والأجنبية، وإلى انتقال العديد من الشركات والمصارف والمؤسسات الاقتصادية للبلد النفطي.

▪ التركيز على القطاعات التي تتوفر لديها فرص النجاح في الدولة ضمن عملية التنويع، وذلك ضمن رؤية شاملة لهذه العملية تتناسب والقدرات الاقتصادية والديمغرافية، بالإضافة إلى إيجاد بنية فوقية حديثة ومرنة أيضاً، وممثلة في قيادة تنفيذية قوية وقادرة على اتخاذ القرارات اللازمة ووضعها موضع التطبيق من خلال الأجهزة المعنية والقادرة على أداء دور كبير في إنجاح هذه التوجهات الرامية إلى إيجاد اقتصاد أكثر تنوعاً وأقل اعتماداً على النفط.

2-2- آفاق استراتيجية للتنويع الاقتصادي في البلدان العربية النفطية:

بناء على ما سبق يمكن للبلدان العربية النفطية اعتماد استراتيجية للتنويع ترتكز على جانبين أساسيين هما (العرض والطلب الكليين) وعدم التركيز على جانب العرض فقط والذي دأبت عليه أغلب البحوث والدراسات التي عالجت قضية التنويع، حيث انحصرت مقاربتها في جانب العرض وأهملت الدور المنوط بالطلب في نجاح استراتيجية التنويع الاقتصادي.

أ- التنويع الاقتصادي القائم على العرض: يعد نهج تنويع القاعدة الاقتصادية العمود الفقري لإستراتيجية التنويع الشامل، إذ يشكل ذلك الآلية الأساسية التي ترتكز عليها هذه الرؤية الإسترتيجية في إحداث التنمية واستدامتها، حيث تتضمن العديد من السياسات والآليات الفرعية من أبرزها:

1- تنويع قاعدة الإنتاج غير النفطي: إن مسألة تنويع القاعدة الإنتاجية أمر حتمي في الدول النفطية، لاعتمادها على المصادر الأولية الناضبة، بالإضافة إلى ما تواجهه هذه البلدان من احتمالات تقلب الأسعار الذي بدوره يؤدي لعدم استقرار الطلب الكلي. حيث إن التقلبات الحادة في الإيرادات النفطية قد تكون ناجمة عن عوامل قصيرة الأجل من ذلك تقلبات أسعار النفط، كما قد تكون نتاج عوامل طويلة الأجل والتي تنشأ بسبب طبيعة المصادر الأولية الناضبة مما يزيد من معضلات وتحديات الاقتصاد المحلي.

2- تنويع مزيج الطاقة واستدامته: لا شك أن مكانة وأهمية النفط على أنظمة الطاقة الأخرى في الدول العربية تطرح العديد من التساؤلات حول القدرة على استدامة هذا المزيج لعقود قادمة، ومراعاة احتياجات الأجيال القادمة، في ظل الطلب المتنامي على الطاقة الأولية، وانطلاقاً من هذه التحديات، اتخذت بعض الدول العربية عدة

خطوات من شأنها تنويع مزيج الطاقة الأولية، والتوجه نحو استغلال مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة كطاقة الرياح والطاقة الشمسية والطاقة الحرارية الأرضية في توليد الكهرباء، والسعي نحو تنفيذ برامج للاستخدام السلمي للطاقة النووية. وبالرغم من أن هذه المصادر ليست بديلا عن النفط، إلا أنه يبقى لها دورٌ هام ومكمل في مزيج إنتاج الطاقة الأولي[50].

3- توظيف الإيرادات النفطية لأغراض التنويع: قامت البلدان العربية المصدرة للنفط باستخدام الفوائض النفطية لأغراض التخفيف من أي تبعات سلبية قد تحدثها التراجعات في أسعار النفط. حيث انتهجت سياسات مختلفة في إدارة الفوائض النفطية، ومن ذلك إنشاء صناديق للنفط تحت مسميات مختلفة (الصناديق السيادية، صناديق الاستثماروضبط الموارد ...إلخ)، حيث قامت حكومات هذه البلدان بتص نسبة من العائدات النفطية في تلك الصناديق، وذلك سعياً لعزل الاقتصاد عن التقلبات الكبيرة في أسعار النفط وضمان العدالة بين الأجيال ومعالجة الاختلالات المالية المرتبطة بتقلبات أسعار النفط وعدم القدرة على التنبؤ بعائدات النفط. ورغم أهمية شيوع وإنشاء هذه الصناديق إلا أن عددا من البلدان المنتجة للنفط، لم تتخذ من هذه الوسيلة طريقاً لتنويع اقتصاداتها، ووضع رؤية تأخذ بالحسبان متطلبات التنمية المستدامة واستراتيجية التنويع، من خلال تحويل هذه الصناديق إلى صناديق للأجيال القادمة[51].

4- الحد من دور الدولة وتعزيز القطاع الخاص: ساعدت عوائد النفط على تعزيز دور الدولة في اقتصادات الدول العربية المصدرة للنفط، غير أنه خلال السنوات التي انخفضت فيها العوائد شهد دور الدولة تراجعاً مقابل القطاع الخاص نتيجة للانخفاض النسبي في الإنفاق الحكومي. وخلال الفترة التي استمرت فيها عائدات النفط بالانخفاض حتى نهاية التسعينيات باشرت الحكومات العربية برامج الإصلاح والتي تضمنت إعادة هيكلة أو خصخصة المؤسسات والأنشطة العامة وهي الاستراتيجيات التي كان لها دور أساسي في الحد من دور الدولة. غير أنه بعد الطفرة النفطية الأخيرة استرجعت الدولة دورها السابق، وهذا ما أدى إلى تباطؤ عملية الإصلاح بل وتقهقرها ومن تم الفشل النسبي في التنويع. وبالرغم من بقاء دور الدولة فعالاً لاسيما في قطاع النفط والغاز، فإن الروابط الأمامية والخلفية للقطاع النفطي يمكن أن تفيد القطاع الخاص في الاقتصادات المصدرة للنفط، وتعمل على تعزيز دوره ومكانته مستقبلاً. فالقطاع الخاص يمكن أن يلعب دورا في دفع عجلة التنويع، من خلال قيادة الابتكار والنشاط الاقتصادي في القطاعات غير المستغلة من ذلك الاستثمار في البحث والتطوير في الأنشطة الجديدة.

5- الانفتاح والتكامل التجاري الشامل لدعم تنويع الصادرات: ساعدت برامج الإصلاح الهيكلي البلدان العربية النفطية على زيادة الانفتاح وإبرام اتفاقيات التجارة الحرة (أو التفاوض) بين الدول العربية النفطية وغير النفطية والتي من شأنها أن تشجع عمليات تحرير التجارة والتكامل مع الاقتصاد العالمي وبالتالي المساهمة في تقليص الحواجز التنظيمية أمام المنافسة وفي دعم جهود التنويع الاقتصادي وزيادة الإنتاجية المحلية. وبالنظر لعديد العوامل –كالقرب الجغرافي والتجانس النسبي في الهياكل الاقتصادية–فإن دول مجلس التعاون الخليج يمكن أن تكون أكثر تكاملاً من باقي الدول في المنطقة العربية بشكل خاص والعالم عموماً.

6- تعزيز الحكم الراشد في البلدان العربية المصدرة للنفط: إن تعزيز قدرات الحكم الرشيد لدى مصدري النفط في البلدان إحدى السبل للخروج من لعنة الموارد، لأنه الوسيط الوحيد الذي يمكنه التوفيق بين الهدفين التوأمين ألا وهما تنويع النشاط الاقتصادي وتحقيق منافع من المورد النفطي وبالتالي تحويل الثروة النفطية من نقمة إلى لعنة،

حيث يمكن أن يؤدي بناء الحكم الرشيد إلى توفير المزيد من الفرص للتنويع الاقتصادي ومنحه قدرا أكبر من الحصانة ضد نكسات الموارد والذي يمكن من تحقيق نمو اقتصادي قوي ومستدام[52].

7- التنويع والاستدامة المالية: إن وضع إطار مالي كلي من شأنه المواءَ مة بين متطلبات إنفاق الإيرادات النفطية الحالية في مواجهة احتياجات الجيل الحالي و/أو استثمارها في بناء مستقبل الأجيال القادمة والعمل على تحقيق الاستدامة المالية على المدى الطويل أمر في غاية الأهمية في استراتيجية التنويع الاقتصادي. وفي هذا السياق، من الضروري التركيز على استدامة الفضاء المالي للانفاق وزيادة الإيرادات غير النفطية، ولا سيما بتوسيع القاعدة الضريبية وأن تكون جزءا هاما من هذه الاستراتيجية[53]. وعلاوة على ذلك، قد تكون المعايير الرقابية مفيدة لحماية الاقتصاد من الصدمات المالية الناجمة عن هشاشة وضعف النظام المالي، وهنا تأتي السياسات الاحترازية الكلية لمواجهة التقلبات الدورية كآلية مكمّلة للسياسات العامة الأخرى تساعد على تخفيف مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة وتحقيق الاستقرار المالي الذي تم إيجاده من خلال حلقات التغذية المرتدة بين تحركات أسعار النفط، والميزانيات العمومية للبنوك وأسعار الأصول[54].

ب- التنويع الاقتصادي القائم على الطلب: ومن أجل تصور إمكانيات التنويع في البلدان العربية النفطية، يمكن تبني مبادرة إنسياد (INSEAD) للابتكار والسياسة المرتكزة حول فكرة "التنويع القائم على "الطلب" Demand-Led Related Diversification (DLRD).[55] بالنظر إلى أن غالبية خطط التنويع الماضية والحالية في البلدان العربية النفطية ركّزت وتركز على جانب العرض. فقد قامت الحكومات باستثمارات كبيرة في صناعات ضخمة متهالكة تكنولوجياً لم تَجِد لها فيما بعد أسواقا أو طلبا كافيًا، وأسرفت معظم جهودها فيها، وإلى غاية اليوم مازالت تعمل على خلق صناعات جديدة من الصفر بدلاً من البناء على القدرات القائمة، ومن تم أصبح التنويع بالتوجه نحو الاقتصادات القائمة على المعرفة –ولا سيما تلك التي يحفّزها الابتكار التكنولوجي–هدفاً بارزاً لجميع البلدان ومنها العربية.

ووفقاً لهذا الطرح فإن العوامل الذاتية يمكن أن تقيد أو تدعم التنويع الاقتصادي كالهياكل الأساسية القائمة، والمعارف، والمهارات، ورأس المال الاجتماعي وديناميكيات الطلب، كما يمكن لهذه العوامل أيضاً أن تعطي تصورا للمخاطر (التكلفة–الفرص) فيما يتعلق بالمشاريع المُجازفة أو الجديدة. ومضمون هذا النهج مبني على فكرة أن خطط التنويع التي يقودها الابتكار تميل إلى التركيز على دور الحكومة في جانب العرض من خلال تطوير نظم العلم والتكنولوجيا والابتكار، في حين أن الطلب على الأنشطة الصناعية المخطط لها حديثا سيأتي من الخارج. غير أن الواقع يشير إلى الأهمية المتساوية لدور المشتريات العامة والتنظيم الحكومي على الصعيد المحلي (على سبيل المثال مجالات مثل الهياكل الأساسية، والصحة والدفاع)، في حفز التنويع الصناعي والاقتصادي[56]. وينص مفهوم التنويع القائم على الطلب على أن التنويع ينبغي أن يكون مدفوعا بفرص في مجالات السوق / الطلب التي لا تخضع لعوائد متناقصة على المدى القصير والمتوسط. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي الاستفادة من التنويع في القدرات القائمة (أي قاعدة المعارف) التي يمكن تطويرها لتلبية الطلب المستهدف وبالنظر إلى طبيعة عملية التنويع وكيفية حدوثها، ذلك أن القدرات الجديدة تميل إلى أن تتراكم بسهولة إذا أمكن الجمع بينها وبين غيرها الموجودة فعلا، حيث تؤكد تجارب كل من النرويج، وإسبانيا، والسويد والمملكة المتحدة إلى أن نجاحها في تحقيق التنويع الاقتصادي ارتكز على وجود القدرات المرتبطة فيما بينها، وعليه ينبغي للبلدان

العربية النفطية السير قدماً وتبني نموذج جديد لإستراتيجية التنويع الاقتصادي مرتبط بالطلب لدفع التنويع الاقتصادي في سياق مسعى تحقيق التنمية المستدامة.

خاتمـــة

كان ولايزال التنويع الاقتصادي رمزاً وشعاراً للسياسة الاقتصادية في البلدان العربية المنتجة والمصدرة للنفط منذ الطفرة النفطية الأولى في سبعينيات القرن العشرين، إلا أن الدافع وراء التنويع الاقتصادي تغير بمرور الزمن، فقد كان المحرك لعملية التنويع هو الوعي بقابلية الموارد النفطية للنضوب، ومن تم احتمال انتهاء الطفرة النفطية، لكن بعد الانهيار الحاد في أسعار النفط في أوائل الثمانينيات وشدة التقلبات في التسعينيات غيّرا من مناط اهتمام التنويع، وأصبح مقياساً لموازنة التقلبات في مداخيل الدول، ومن هذا المنظور كان الهدف من التنويع هو ضمان إيجاد اقتصاد قادر على البقاء، يعمل على تنويع مصادر دخل المجتمع فيما بعد الحقبة النفطية، وقد تجلت المحاولات الأولى لتنويع الهيكل الاقتصادي وخفض الاعتماد على النفط في ثلاثة اتجاهات رئيسية:

أ- التنويع بالاستثمار في أصول مالية في دول أخرى، كبعض بلدان مجلس التعاون الخليجي، الكويت مثلاً؛

ب- التنويع بتنمية قطاع الصناعات غير البترولية المحلي بمشاركة القطاع الخاص ومثال ذلك المملكة العربية السعودية؛

جـ- التنويع بالمزج بين الاتجاهين السابقين في بقية البلدان العربية النفطية، وحُددت استراتيجياتها على أساس نمط الموارد البترولية، والاحتياطيات من العملات الأجنبية وفرص الاستثمار المحلية.

وفي معظم الدول التي اتبعت نمط الاستثمار المحلي-كالجزائر-ركّزت على الصناعات الهيدروكربونية والصناعات الأخرى القائمة على البترول-والتي يكون فيها ميزة نسبية-ومع ذلك لاتزال هذه الصناعات متأثرة بتقلبات أسعار النفط وسيطرة القطاع العام عليها، كما أنه في حالة تزايد دور القطاع الخاص سواء في الصناعة أو الزراعة فإن دوره مقترن بالدعم الهائل الذي يتلقاه والذي مصدره العوائد البترولية.

ورغم هذه المحاولات المتواضعة من طرف البلدان العربية النفطية، فإن التنويع ظل إلى حد كبير بلا جدوى، لأنه لم يصاحبه تغيير هيكلي أو على الأقل القضاء على آثار عقود من النشاطات الاقتصادية الريعية، بل كان الإخفاق في ذلك لأسباب وعوامل عديدة لعل أهمها:

- ضعف المؤسسات وعدم التنسيق بين وضع السياسات وتنفيذها؛
- صغر وعدم كفاءة القطاعات الخاصة وافتقارها للابتكار؛
- محدودية الاستثمار في البحث والتطوير؛
- ضعف اليد العاملة المحلية وعدم قدرة المهارات على تلبية متطلبات القطاع الخاص؛
- عدم كفاءة النظم القانونية والتنظيمية وانعدام المساءلة والشفافية.

ومن خلال دراسة وتتبع تجربة البلدان العربية النفطية وإبراز أهم خصائص الاقتصادات ودور النفط المحوري في نمط التنمية وتطور مؤشرات التنويع فيها، فإن الحكم على ما مدى نجاح التنويع أو فشله ليس مهماً بالقدر الذي يتطلب السعي لمعالجة التحديات الرئيسية للتنويع في البلدان العربية النفطية، والذي ينطلق حسب منظور الدراسة من ضرورة إعادة ترتيب مسار التنمية نحو نهج قائم على نمط جديد تكون نقطة الإقلاع فيه مرتكزة على حزمة إصلاحات جذرية وإدارة كفأة للسياسات الكلية، والعمل على دمج سياسات التنويع القائمة على العرض

والمرتبطة بتنويع القاعدة الاقتصادية مع سياسة التنويع القائمة على الطلب بالعناية باقتصاديات المعرفة والابتكار في سياق متطلبات التنمية المستدامة، وكل منهما يرتكز على توفير العناصر الآتية:

- بناء القاعدة المطلوبة من رأس المال البشري لانطلاق عملية التنويع الاقتصادي في مسار التنمية الذاتي؛
- إصلاح القطاع العام المترهل لرفع كفاءته وإنتاجيته، وجعل علاقته مع القطاع الخاص قائم على التكامل؛
- خلق قطاع خاص تنافسي متنوع بعيد عن تدوير ريع النفط، ويساهم في تنويع الصادرات، وتوطين التقدم التكنولوجي وخلق مناصب عمل قارة؛
- بناء قاعدة صناعية بعيداً عن النفط والتوجه نحو تكوين صناعات موجهة إلى التصدير ومحفزة على النمو؛
- إصلاح السياسات الاقتصادية المطلوبة لتعزيز الاستقرار الاقتصادي في المدى المتوسط، ودعم تنافسية الصادرات في المدى البعيد؛
- خلق بيئة اقتصادية قوية تتسم بالشفافية والمصداقية، ورفع مستوى الوفورات المحلية من خلال التكامل بين القطاعات الاقتصادية المختلفة وتطبيق مفهوم فضاء المُنْتَج؛
- إيجاد التوازن السليم بين كل من العوامل الآتية: هياكل الإنتاج، والدخل، والاستهلاك، والادخار والاستثمار المحلي، والتوزيع الإقليمي للاستثمارات؛
- تقليص الاعتماد على الموارد الطبيعية الناضبة كالنفط وإحلالها بمصادر دخل أخرى خصوصاً مصادر الإنتاج المتجدد والصناعات القائمة على المعرفة.

الهوامش:

1- Terry Lynn Karl, " The Paradox of Plenty: Oil Booms and Petro-State ", University of California Press, London, 1997, pp 62-63.

2-

3- Thorvaldur Gylfason, "Natural Resources and Economic Growth: From Dependence to Diversification", Economic Policy, Centre for Economic Policy Research (CEPR), London, 2004, p 01.

4- Ahmed ALKawaz, " Economic Diversification: The Case of Kuwait with Reference to Oil Producing Countries", Journal of Economic Cooperation, Kuwait, 2008, p 07.

5- Ibrahim Elbadawi & Alan Gelb",Oil, Economic Diversification and Development in Arab World", the Economic Research Forum (ERF), N ^{0}: 35, Cairo, 2010, pp 53-58.

6- Anar Ahmadov, "Political Determinants of Economic Diversification in Natural Resource-Rich Developing Countries", The Niehaus Center for Globalization and Governance " NCCG", Princeton University, New Jersey, 2012, p 09.

7- Martin.Hvidt, " Economic Diversification in GCC Countries: Past Record and Future Trends ", Kuwait Program on Development, Governance and Globalization in the Gulf States, The London School of Economic and Political science" LSE", N^{0}:27, London, 2013, p 04.

8- Le-Yin Zhang, "Workshop on Economic Diversification", UNFCCC, Teheran,18-19 October 2003, p 07.

9- UNFCCC, The nine Work Areas of the Nairobi work program "Economic Diversification", ONU,1999, p 01.

10- Johon wanger, "Regional Economic Diversity: Action, Concept, or of Confusion ", the journal of Regional Analysis & policy, JRAP, 2000, p 02.

11- المنتجات الأولية الأساسية هي منتجات قاعدية مثل القمح، الخشب، السمك، والتي كانت منتجات تصديرية تستورد في بدلية تاريخ كندا.

12- Paterne Ndjambou, "La diversification économique Tirrotirale au Gaban: enjeux, Déterminants, Stratégies, Modalités, Conditions et Perspectives " , Thèse du Doctorat en Développement Régional Programme, Université du QUÉBEC, 2013, p 81.

13- GIZ and UNIDO, Enhancing the Quality of Industrial Policies "EQULP", tool 4: "Diversification Domestic and Export Dimensions", on website: http://www.equip-project.org/tool-4-diversification-domestic-and-export-dimensions/ 24-25, 2015, p 04.

14- Dominik Hartmann & Andreas Pyka," Innovation, Economic Diversification and Human Development", Innovation and Knowledge, Discussion Paper 65, FZID, University Hohenheim, Germany, 2013, p 04.
15- Dominik Hartmann& Andreas Pyka, Ibid, pp 03-05.
16- Dominik Hartmann & Andreas Pyka, Ibid, p 06.
17- Hossein Pirasteh, Mohammad Sayadi and Mohammad saghafi," Economic Growth and Stability in the Euro-Med Region: Concentration or Diversification?" , Iranian Economic Review, Vol.14, No.23, 2009, p 107.
18- Paterne Ndjambou, Op.cit , p 82.
19- Florian Kaulich, "Diversification vs. Specialisation as alternative Strategies for economic development: Can we settle a debate by looking at the empirical evidence? ", Development Policy, Statistic and Research Branch Working Paper 3/ 2012, UNIDO, Vienna, 2012, p 05.
20- United Nations,"The concept of Economic Diversification in the context of Response Measure", Technical Paper by the Secretariat, Framework Convention on Climate Change (FCCc), 2016, p 09.
21- United Nations, Ibid. p 25.
22- غالباً ما يتم استخدام مصطلح "المرض الهولندي" و"لعنة الموارد" كبديل عن بعضهما البعض، غير أنهما ليس مترادفين، فلعنة الموارد تشمل كل الآثار السلبية المفترضة للنفط على التنمية، بينما يتضمن المرض الهولندي جانبا واحدا من لعنة الموارد، وهي التأثيرات التضخمية غير المتوقعة للموارد الطبيعية في حالة هولندا كان الغاز الطبيعي.
23- UNFCCC, Op.cit, p 06.
24- Dominik Hartmann & Andreas Pyka, Op.cit, p 04.
25- United Nations, Documents Gathering a body of global agreements, "Our Common Future, Chapter 2: Towards Sustainable Development": http://www.un-documents.net/wced-ocf.htm.
26- Richard Shediac Rabih Abouchakra Chadi N. Moujaes Mazen Ramsay Najjar, "Economic Diversification The Road to Sustainable Development ", Booz & Company, (Published On Sunday 9 October 2011, Time: 1:20), website:
http://www.arriyadh.com/Eng/Economy/Left/Articles/More/getdocument.aspx?f=/Eng/Economy/Left/Articles/More/Economic-diversification-The-road-to.doc_cvt.htm
27- Jooji, Innocent Tyomlia, Okwara Emmanuel Chukwuma & Oguchi Chinweuba Benjamim,"Economic Diversification and Infrastructural Development as Effective Strategies for Poverty Alleviation in Africa: The Nigerian Perspective", international Journal of Development Strategies in Humanities, Management and Social Sciences, Volume 7, Number 1, May 2017, p 93.
28- Michael chugozie Anyaehie, Anthony Chukwudi Areji, "Economic Diversification for Sustainable Development in Nigeria", authors & Scientific Research publishing, 2015.
http://www.scirp.org/joutnal/ojps, p 89.
29- United Nations, Op.cit, p 09.
30- Paul Watkinson,"EU Perspectives on Economic Diversification for Sustainable Development" , Presentation on behalf of the EU Pre-sessional experts meeting 17 May, Bonn, 2003 :
https://cop23.unfccc.int/event/pre-sessional-expert-meeting-economic-diversification
31- ركزت الدراسة على البلدان العربية المنتجة والمصدرة للنفط والتي تنتج وتصدر النفط، وتضم كل من: الجزائر، والبحرين، والعراق، والكويت، وليبيا، وعُمان، وقطر، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة واليمن.
32- بسام فتوح و لورا الكتيري،" النفط العربي في السياق العالمية والمحلي"، (في): تقرير المنتدى العربي للبيئة والتنمية (أفد)،" البيئة العربية و الطاقة المستدامة: التوقعات، التحديات، الخيارات"، بيروت، 2013، ص 10. على الموقع: http://www.afedonline.org
33- مارتن هفدت، "التنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: الإنجازات والاتجاهات المستقبلية"، مجلة دراسات عالمية، مركز الإمارات للدرسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 116، ط1، 2014، ص 21.
34- بسام فتوح، لورا الكتيري، مرجع سبق ذكره، ص 08.
35- مارتن هفدت، مرجع سبق ذكره، ص 21.
36- عصام الزعيم، "توحيد الاقتصادات إنمائيا والفعل التناقضي للعولمة"، (في): "مستقبل الاقتصاد العربي بين النفط والاستثمار"، مؤسسة عبد الحميد شومان، دار الفارس للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2008، ص 70.
37- إن البلد النامي والنفطي الوحيد الذي استطاع الإفلات من فخ الريع هو إندونيسيا مع الإشارة إلى أن النرويج وكندا وبريطانيا بالرغم أنها دول تنتج النفط غير أنها كانت متنوعة الاقتصاد قبل اكتشاف النفط، بينما إندونيسيا كانت الاستثناء في ذلك.
38- Rabah Arezki and Mustapha Nabli,"Natural Resources, Volatility, and Inclusive Growth: Perspectives from the Middle East and North Africa ", IMF Working Paper, April 2012 , p 11.

39- علي ميرزا، "العراق: الواقع والآفاق الاقتصادية"، ورقة مقدمة للمؤتمر الأول لشبكة الاقتصاديين، بيروت 30 مارس-2 أفريل 2013، على الموقع:
http://iraqieconomists.net/ar/wpcontent/uploads/sites/2/2013/04/Merza_Paper_Revised_S_Beirut_March_2013 .pdf.(2017/05/30 تاريخ التصفح)

40- الصناعات المسرفة في استهلاك الطاقة هي التي تستغل إلى أقصى حد الموارد الطبيعية محلية صالحة للزراعة، وقوة عمل محلية كبيرة وماهرة بالشكل الكافي، واقتصاد كبير بما يكفي ليكون قادراً على المنافسة دولياً. كما تفترض حجج المنتجين أن القيمة التي تضيفها صناعات مثل التكرير وإنتاج البتروكيمياويات تفوق قيمة صادرات النفط الخام، وأن عائدات هذه الصناعات محمية من تقلبات الأسعار الدولية أكثر بكثير من صادرات النفط الخام والغاز الطبيعي.

41- بسام فتوح و لورا الكتيري، مرجع سبق ذكره، ص 31.

42- يعد مؤشر " التعقيد الاقتصادي" المبني على فضاء المنتجات، أو شبكة ترابط المنتجات ببعضها على أساسها درجة تعقيد المعرفة والتكنولوجيا المستخدمة في المنتج، مؤشراً فعالاً لقياس التنوع الإنتاجي والاقتصادي للدول.

43- IMF، STAFF, "Economic diversification in Oil–Exporting countries",Annual Meeting of Arab Ministers of Finance، Manama، Bahrain، April 2016, p- 14.

44- Ibrahim..Elbadawi and Linda Kaltani, "Real Exchange Rate and Export Performance in Oil Dependent Arab Economies",Working paper N°:878 , Economic Research Forum (ERF), Cairo, Egypt, 2014, p 19.

45- Tim Callen, Reda Cherif, Fuad Hasanov, Amgad Hegazy and Padamja Khan delwal, "Economic Diversification in the GCC: Past, Present, and Future", IMF STAFF, Discussion note, Dec2014, p-19.

46- مارتن هفدت، مرجع سبق ذكره، ص 23.

47- محمد سالم الصبان، "شروط نجاح التنويع الاقتصادي في السعودية" وقائع الجلسة الثانية، بعنوان: "متطلبات التنويع الاقتصادي في السسعودية وتحدياتها"، منتدى دراسات الخليج والجزيرة العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 3-2016/12/5، على الموقع: https://www.youtube.com/watch?v=xFFASK5LrvU (تاريخ التصفح 2017/03/02)

48- مؤشر التنويع (Diversification Index): مؤشر يقيس انحراف حصة صادرات السلع الرئيسية من إجمالي صادراتها دولة معينة، عن حصة الصادرات لتلك السلع الرئيسية في الصادرات العالمية. ويترواح هذا المؤشر بين صفر والواحد، بحيث كلما اقترب المؤشر من صفر كلما كانت درجة تنوع الصادرات أعلى، وعندما يصل المؤشر إلى صفر يتطابق هيكل الصادرات الوطنية مع هيكل الصادرات العالمية.

49- Tim Callen, Reda Cherif,, Fuad Hasanov, Amgad Hegazy,and Padamja Khandelwal, Op.cit, p 07.

50- ممدوح عوض الخطيب، "التنويع ونمو الاقتصاد السعودي"، المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعات دول مجلس التعاون الخليج العربية، الرياض، 16-17 فيفيري 2014، ص 01.

51- وائل حامد عبد المعطي، "دور الغاز الطبيعي في تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية"، (في): مجلة النفط والتعاون العربي، الأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوابك)، المجلد الحادي والأربعون، العدد: 155، الكويت، 2015، ص 92-93.

52- حسين عبد الله وآخرون، "الفوائض العربية بين الهجرة والتوطين"، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان، الأردن، طبعة 1، 2007، ص 90.

53- Siham Matallah & Amal Matalla, "Oil Rents and Economic Growth in Oil-Abundant MENA Countries: Governance is the Trump Card to Escape the Resource Trap", Topics in Middle Eastern and African Economies Vol. 18, Issue No. 2, September 2016, p 19.

54- أحمد آل درويش وآخرون، "المملكة العربية السعودية: معالجة التحديات الاقتصادية الناشئة للحفاظ على النمو"، صندوق النقد الدولي، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، واشنطن، متاح على الموقع: www.imfbookstore.org

55- صندوق النقد الدولي، "أسعار النفط، الاستقرار المالي، واستخدام سياسات التحوطية الكلية المعاكسة في دول مجلس التعاون الخليجي"، آفاق الاقتصاد العالمي، 2015، ص 15. على الموقع:
https://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/reo/2015/mcd/mreo0115a.pdf (تاريخ التصفح 2016/03/20)

56- Report on the International Workshop on Research in Economic Diversification Policies (DRAFT), the business school for the world, 27/28 October 2014, Compiled by the INSEAD Innovation & Policy Initiative, p 04-05.

57- Sami Mahroum & Yasser Al-Saleh, "Demand-led related diversification: An innovation policy approach to economic diversification and development", Science and Public Policy, Volume 40, Issue 3, 1 June 2013, p 02.

قائمة المراجع:

1- باللغة العربية:

1- آل درويش أحمد وآخرون، "المملكة العربية السعودية: معالجة التحديات الاقتصادية الناشئة للحفاظ على النمو"، صندوق النقد الدولي، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، واشنطن، 2015.

2- الزعيم عصام، "توحيد الاقتصادات إنمائيا والفعل التناقضي للعولمة"، (في): "مستقبل الاقتصاد العربي بين النفط والاستثمار"، مؤسسة عبد الحميد شومان، دار الفارس للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2008.

3- حامد عبد المعطي وائل، "دور الغاز الطبيعي في تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية"، (في): مجلة النفط والتعاون العربي، الأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوابك)، المجلد الحادي والأربعون، العدد: 155، الكويت، 2015.

4- عبد الله حسين وآخرون، "الفوائض العربية بين الهجرة والتوطين"، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان، الأردن، طبعة 1، 2007.

5- عوض الخطيب ممدوح، "التنويع ونمو الاقتصاد السعودي"، المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعات دول مجلس التعاون الخليج العربية، الرياض، 16-17 فيفري 2014.

6- فتوح بسام والكثيري لورا، "النفط العربي في السياق العالمية والمحلي"، (في): تقرير المنتدى العربي للبيئية والتنمية (أفد) «: البيئة العربية: الطاقة المستدامة: التوقعات، التحديات، الخيارات"، بيروت، 2013.

7- هفدت مارتن،" التنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: الإنجازات والاتجاهات المستقبلية"، مجلة دراسات عالمية، مركز الإمارات للدرسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 116، ط1، 2014.

2- باللغة الأجنبية:

كتب:

- Terry Lynn Karl, "The Paradox of Plenty: Oil Booms and Petro-State", Unversity of California Press, London, 1997.

أطروحات الدكتوراه:

- Ndjambou Paterne, "La déversification économique Tirrotirale au Gaban: enjeux, Déterminants, Stratégies, Modalités, Conditions et Prespectives" ,Thèse de Doctorat en Développement Régional Programme offert conjointement par L'université du Québec , Université du Québec, Octobre 2013.

المقالات العلمية:

1-Ahmadov Anar, "Political Determinants of Economic Diversification in Natural Resource-Rich Developing Countries", the Niehaus Center for Globalization and Governance "NCCG", Princeton University, New Jersey, 2012.

2- ALKawaz Ahmed, " Economic Diversification: The Case of Kuwait with Reference to Oil Producing Countries ", Journal of Economic Cooperation, Kuwait, 2008.

3- Arezki Rabah and Nabli Mustapha, "Natural Resources, Volatility, and Inclusive Growth: Perspectives from the Middle East and North Africa », IMF Working Paper, April 2012.

4- Callen Tim, Cherif Reda, Hasanov Fuad, Hegazy Amgad, and Khandelwal Padamja, "Economic Diversification in the GCC: Past, Present, and Future ", IMF STAFF, Discussion note, December 2014.

5- Chugozie Anyaehie Michael, Chukwudi Areji Anthony, "Economic Diversification for Sustainable Development in Nigeria", authors & Scientific Research publishing,2015:http://www.scirp.org/joutnal/ojps.

6- Elbadawi Ibrahim & Gelb Alan. ,"Oil, Economic Diversification and Development in Arab World", The Economic Research Forum (ERF), N^0: 35, Cairo,2010.

7- Gylfason Thorvaldur, "Natural Resources and Economic Growth: From Dependence to Diversification", Economic Policy, Centre for Economic Policy Research (CEPR), London, 2004.

8- Hartmann Dominik&Pyka Andreas, "Innovation, Economic Diversification and Human Development", CC Innovation and Knowledge, Discussion Paper 65- 2013, FZID, University Hohenheim, Germany, 2013.

9- Hvidt Martin, " Economic Diversification in GCC Countries: Past Record and Future Trends ", Kowait Program on Development, Governance and Globalisation in the Gulf States, The London School of Economic and Political science"LSE ,"N^0:27, London, 2013.

10- Jooji, Innocent Tyomlia, & al,"Economic Diversification and Infrastructural Development as Effective Strategies for Poverty Alleviation in Africa: The Nigerian Perspective", international Journal of Development Strategies in Humanities, Management and Social Sciences, Volume 7, Number 1 May, 2017.

11- Kaulich Florian, "Diversification vs. Specialisation as alternative Strategies for economic development: Can we settle a debate by looking at the empirical evidence? ", Development Policy, Statistic And Research Branch Working Paper3/ 2012, UNIDO, Vienna, 2012.

12- Le-Yin Z HANG," UNFCCC, "Workshop on Economic Diversification", Teheran, Islamic Republic of Iran, 18-19 October 2003.
13- Matallah Siham, Matalla Amal, "Oil Rents and Economic Growth in Oil-Abundant MENA Countries: Governance is the Trump Card to Escape the Resource Trap", Topics in Middle Eastern and African Economies Vol. 18, Issue No. 2, September 2016.
14- Mahroum Sami & Al-Saleh Yasser, "Demand-led related diversification: An innovation policy approach to economic diversification and development", Science and Public Policy, Volume 40, Issue 3, 1 June 2013.
15- Papageorgiou Chris and Nikola," Economic Diversification in LICs: Stylized Facts and Macroeconomic Implications", IMF, STAFF DISCUSSION NOTE December 2014.
16- Pirasteh Hossein, Sayadi Mohammad and Saghafi Mohammad,"Economic Growth and Stability in the Euro-Med Region: Concentration or Diversification?", Iranian Economic Review, Vol.14, No.23, 2009.
17- Shediac Richard, &al", Economic Diversification the Road to Sustainable Development", Booz & Company, (Published On Sunday 9 October 2011, 12 Dhu Alqadah 1432, Time: 1:20), website: http://www.arriyadh.com/Eng/Economy/Left/Articles/More/getdocument.aspx?f=/Eng/Economy/Left/Articles/More/Economic-diversification-The-road-to.doc_cvt.htm
18- Wanger Johon, "Regional Economic Diversity: Action, Concept, or of Confusion", the journal of Regional Analysis & policy, JRAP, 2000.

تقارير:

1-IMF, STAFF, "Economic diversification in Oil –Exporting countries" , Annual Meeting of Arab Ministers of Finance ،Manama ،Bahrain ،April 2016.
2-UNFCC, The nine Work Areas of the Nairobi work program "Economic Diversification", ONU, 1999.
3-Report on the International Workshop on Research in Economic Diversification Policies (DRAFT), the business school for the world, 27/28 October 2014, Compiled by the INSEAD Innovation & Policy Initiative.

مواقع الكترونية:

1- http://www.equip-project.org/tool-4-diversification-domestic-and-export-dimensions/ 24-25, 2015.
2- https://cop23.unfccc.int/event/pre-sessional-expert-meeting-economic-diversification
3-https://www.youtube.com/watch?v=xFFASK5LrvU
4-http://data.worldbank.org
5- https://www.imf.org